

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
القسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار المحلي  
والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر  
للفترة 1995-2020

المشرف :

د. عبد الحق طير

المشرف المساعد :

د- عقبة ريمي

إعداد الطالبات:

- حوامد عبلة

- زبيدي سارة

- فطحيزة علي أمنة

لجنة مناقشة

الصفة  
رئيسا  
مشرفا  
مشرفا مساعدا  
مناقشا

الرتبة  
أستاذ محاضر بجامعة الوادي  
أستاذ محاضر بجامعة الوادي  
أستاذ محاضر بجامعة الوادي  
أستاذ محاضر بجامعة الوادي

الدكتور  
إبراهيم قعيد  
عبد الحق طير  
عقبة ريمي  
أحمد بن أحمد

الموسم الجامعي: 2021/2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ  
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي  
يُحْيِي الْمَوْتَى  
وَالَّذِي يُخْرِجُ  
الْحَبَّ وَالذُّرْءَ  
وَالَّذِي يُصَوِّرُ  
الْبَشَرَةَ فِي أَحْسَنِ  
تَقْوِيمٍ  
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ  
إِنَّ اللَّهَ لَكَبِيرٌ  
عَظِيمٌ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَلَا نَدْوَى لَهُ  
شَيْءٌ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
يَكْفُرُ بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ  
لَمْ يَلْمِزُوا  
اللَّهَ فِي شَيْءٍ  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ  
كُفْرٌ بِاللَّهِ  
شَيْئًا  
لَا يَتَذَكَّرُ  
إِنَّ اللَّهَ  
كَرِيمٌ  
عَظِيمٌ  
يَوْمَ تَرَى  
الْمَلَائِكَةَ  
سَاجِدَةً لِلَّهِ  
وَإِلَى الْمَلَائِكَةِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي جَعَلَ  
الْمَوْتَ  
وَالْحَيَاةَ  
وَالَّذِي يُحْيِي  
الْمَوْتَى  
وَالَّذِي يُخْرِجُ  
الْحَبَّ  
وَالذُّرْءَ  
وَالَّذِي يُصَوِّرُ  
الْبَشَرَةَ  
فِي أَحْسَنِ  
تَقْوِيمٍ  
سُبْحَانَ  
اللَّهِ  
عَمَّا  
يُشْرِكُونَ  
إِنَّ  
اللَّهَ  
لَكَبِيرٌ  
عَظِيمٌ  
لَا  
إِلَهَ  
إِلَّا  
اللَّهُ  
وَلَا  
نَدْوَى  
لَهُ  
شَيْءٌ  
يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ  
يَكْفُرُ  
بِهِ  
الْمُؤْمِنُونَ  
الَّذِينَ  
لَمْ  
يَلْمِزُوا  
اللَّهَ  
فِي  
شَيْءٍ  
وَلَمْ  
يَكُنْ  
لَهُمْ  
كُفْرٌ  
بِاللَّهِ  
شَيْئًا  
لَا  
يَتَذَكَّرُ  
إِنَّ  
اللَّهَ  
كَرِيمٌ  
عَظِيمٌ

## الإهداء

للتى مرفعها الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها أمة صاحبة القلب الكبير ونبع الحنان الصايف أطال الله في عمرها

إلى الذى أحببني بلامقابل وأنار لي الطريق ومنحني كرم الحياة ومرغد العيش وكان سنداً لي أبى الغالى حفظه الله

ورعاه

إلى كل إخوتي وأخواتي كل أحد باسمه

إلى كل أصدقائي من قريب أو من بعيد أنرف لهم إسلامي

إلى كل من علموني حروف من ذهب وكلمات من دهر وعبارات من أسمى أجلى معاني العلم

إلى كل من قدم العون والمساعدة في انجانر هذه المذكرة

إلى كل القلوب التي كانت تفرح لفرحتي وتأسى لما يصبني

إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي

أهدي لكم ثمرة جهدي

عبلة ،سارة ،أمنه

## شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ما أنعم علينا من قوة وصبر، وعلى توفيقنا لإتمام هذا

### العمل المتواضع

تتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الدكتور طير عبد الحق والدكتور مريمي عقبة على قبوليهما للإشراف

على هذا العمل وعلى توجيهاتهم وإرشاداتهم طيلة مدة الانجاء

كما تتقدم بأسمى الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا

العمل المتواضع، ومن دون شك لأن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحسن للتحسين

### والتجديد

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة

وأمركي التسليم.

## ملخص:


هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2020 وذلك بتطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (Estimation of Vector AutoRegressive Model) عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (Eveiws10)، وقد أظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرين، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي وعلى عكس ذلك فإن الاستثمار المحلي لا يؤثر في الاستثمار الأجنبي .

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، الجزائر.

## Summary:

This study aimed to measure the relationship between domestic investment and foreign investment during the period between 1995-2020 by applying the regression ray model subjective (Estimation of Vector AutoRegressive Model) by using the statistical program (Eveiws10) and the results of the study showed that there is no co-integration relationship in the long two variables in addition to the existence of a one-way causal relationship that affects foreign direct investment on domestic investment and on the contrary domestic investment does not affect foreign investment.

**Key words:** Domestic Investment, Foreign Direct Investment, Autoregressive Ray Model ,VAR, Algeria.



# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الرموز والاختصارات

المقدمة

أ- د

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر

6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية الاستثمار المحلي
7	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي وخصائصه
7	أولاً: مفهوم الاستثمار المحلي
10	ثانياً: خصائص الاستثمار المحلي
11	المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار المحلي ومجالاته
11	أولاً: مبادئ الاستثمار المحلي
12	ثانياً: مجالات الاستثمار المحلي
13	المطلب الثالث: محددات الاستثمار المحلي وأدواته
13	أولاً: محددات الاستثمار المحلي
14	ثانياً: أدوات الاستثمار المحلي
14	المطلب الرابع: أهمية الاستثمار المحلي وأهدافه
14	أولاً: أهمية الاستثمار المحلي
15	ثانياً: أهداف الاستثمار المحلي
16	المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه
16	أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
17	ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
18	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

20	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
28	المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر
28	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
28	أولا: الدراسات المحلية
31	ثانيا: الدراسات العربية
34	المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية
38	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
38	أولا: أوجه التشابه للدراسات في ما بينها
38	ثانيا: أوجه الاختلاف
39	ثالثا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة
40	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: القياسية الدراسة لطبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2020	
42	تمهيد الفصل الثاني
43	المبحث الأول: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر
43	المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار في الجزائر
43	الفرع الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط من (1963 إلى 1989)
45	الفرع الثاني: مرحلة الانتقال الاقتصادي من (1990 إلى 2018)
47	الفرع الثالث: المرحلة الراهنة 2018
50	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للاستثمار المحلي
52	المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر
55	المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
55	المطلب الأول: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2019
58	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2013-2017
58	أولا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
60	ثانيا: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
63	المبحث الثالث: النموذج القياسي لقياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
63	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
64	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الذاتي المتجه <b>Estimation of Vector AutoRegressive Model</b> <b>VAR</b>
65	أولا: التعريف بنموذج <b>VAR</b>
66	ثانيا: التكامل المشترك <b>Co-integration Test</b>

66	المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية
67	أولاً: اختبارات جذر الوحدة أو الاستقرار: <b>Unit Roots or Stationary Tests</b>
68	ثانياً: تحديد فترات الإبطاء الزمني
68	ثالثاً: اختبار جوهانسن-جسلس <b>Johansen-Juselius cointegration test</b>
70	رابعاً: تقدير نموذج <b>VAR</b>
71	خامساً: اختبار سببية كرا نجر
72	سادساً: اختبار كفاءة النتائج لنموذج <b>VAR</b>
79	خلاصة الفصل الثاني
81	الخاتمة
86	قائمة المراجع
92	قائمة الملاحق

صفحة	عنوان	رقم
53	حجم الاستثمار المحلي في الجزائر من 1995-2019	1
56	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2019	2
59	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	3
61	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها في الجزائر (1993-2001)	4
64	متغيرات الدراسة القياسية مصادر البيانات	5
67	اختبار جذر الوحدة أو الاستقرار	6
68	نتائج تحديد فترات الابطاء الزمني	7
70	نتائج اختبار التكامل المشترك لطريقة جوهانسن	8
71	نتائج تقدير النموذج	9
73	إختار التوزيع الطبيعي للبواقي	10
74	إختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي	11
76	نتائج تحليل الصدمات العشوائية	12
77	نتائج تحليل تباين الاخطاء	13

الصفحة	عنوان	رقم
54	الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة (1995-2019)	1
57	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2019	2
60	الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	3
63	يبين الرسم البياني قيمة الاستثمارات عبر مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993-2001	4
71	نتائج اختبار كرانجر للسببية	5
72	نتائج اختبار استقرارية النموذج	6
76	نتائج تحليل الصدمات العشوائية	7
77	نتائج تحليل تباين الأخطاء	8

مَقْلَمَةٌ

## مقدمة

يعتبر الاستثمار الأداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية أينما كانت سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية، فهو العنصر المحرك لكل الفعاليات الاقتصادية لذلك يعتبر مصدر حقيقي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، لان تطور الدول ومستقبلها مرتبط بقوة نشاطها الاقتصادي الذي يتمثل في حجم المشاريع الاستثمارية التي تساهم هذه الأخيرة في إنشاء بنية قاعدية لإحداث الانطلاق التنموي واستمرار التقدم الاقتصادي، فقد تناول كثير من الباحثين تأثيرات الاستثمار المختلفة والمتنوعة على الاقتصاد الوطني كزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل لتحقيق أرباح المشروعات الإنتاجية ورفع مستوى الناتج المحلي كذلك توفير مواد أولية إضافية مكملة للدخار الوطني كما يساعد الدول المضيفة على حسن استغلال مواردها الطبيعية وغير ذلك.

منذ بداية القرن العشرين تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث أصبحت الجزائر ترى فيه أفضل ما يستطيع تحقيقه من فوائد متوقعة عند اجتذابه، ويشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة في إمكانية تحقيق النمو عن طريق تكملة الاستثمار المحلي كما يتمثل دوره في نقل المهارات والخبرات الإدارية، ويعمل على سد فجوة التمويل وعمليا في ظل حالة عدم كفاية الاستثمار المحلي اللازم لتمويل التنمية المستهدفة على المدى الطويل ومواجهة أعبائها لقبول استمرارها، وهذا نظرا لما قد يعرضه الاستثمار الأجنبي المباشر من عوائد ومزايا يمكن اكتسابها من وراءه باعتباره خطوة من خطوات الاندماج الاقتصادي، كما تبرز أهميته في نقل التكنولوجيا الحديثة، تحفيز النشاط التصديري و دعم القدرات التنافسية، ترقية أداء العنصر البشري، كذلك حشد الاستثمارات المحلية، وبالتالي فان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الأداة السياسية فعالة لتحفيز الاستثمار المحلي.

## 1- الإشكالية الرئيسية :

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما طبيعة ودرجة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

## 2- الأسئلة الفرعية :

إن هذا السؤال الرئيسي يحمل عدة أسئلة فرعية يمكن إدراجها فيما يلي :

- ما هو واقع الاستثمار المحلي في الجزائر؟
- ما هي ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وكيف يتوزع قطاعيا وجغرافيا؟
- هل يوجد تأثير للاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟

### 3-فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يشهد الاستثمار المحلي في الجزائر تزايدا وتنوعا، لكن يبقى متواضعا مقارنة بحجم الفرص والإمكانيات المتاحة.
- ✓ يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نموا وتزايدا، لكن يبقى ضعيفا مقارنة بحجم التدفقات العالمية، ويتركز قطاعيا بالدرجة الأولى في مجال المحروقات، وجغرافيا أغلب الاستثمارات تحمل الجنسية الأمريكية والأوروبية.
- ✓ يوجد تأثير إيجابي للاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا - أثر مزاحمة - على الاستثمار المحلي في الجزائر.

### 4-أسباب اختيار الموضوع:

#### المبررات الذاتية:

تمثلت رغبتنا في دراسة وتحليل هذا الموضوع كونه ذات الصلة بالتخصص الذي ندرس فيه ، كما وجه نظرنا على الاطلاع عليه والتعرف على واقع ودور الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي .

#### المبررات الموضوعية:

تمثلت في الأهمية العلمية للموضوع في محاولة إثرائه وشرح الأسباب والنتائج الناجمة على الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي مبينا أهمية العلاقة الموجودة بينهما وبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، باعتبار موضوع بحثنا من مواضيع الساعة التي تمثل إسهاما علميا ومعرفيا يشري مكتبتنا الجامعية، ويوجه اهتمام الطلاب والباحثين نحو هذا الموضوع من أجل تزويده بمعلومات من جوانب مختلفة.

## 5- أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من منطلق أن الاستثمار يعتبر الأداة والوسيلة الأساسية في عملية التنمية، لهذا تسعى الدولة لتوفير الظروف المناسبة لتشجيعه وتنشيطه، سواء كان محليا أو أجنبيا، إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعمل على توفير ظروف ملائمة ومشجعة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لغرض تحقيق أهدافها المرجوة من الاستثمارات الأجنبية التي بدورها تعمل على تحفيز الاستثمار المحلي وهذا ما تؤكدته الدراسة .

## 6- الهدف من الدراسة :

تهدف دراستنا في هذا الإطار إلى تحديد نوع العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسة القياسية ثم الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشرح لهذه العلاقة ، الأمر الذي يمكن أن يساعدنا على تقديم توصيات لمتخذ القرار الاقتصادي.

## 7- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، جمعت الدراسة بين المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة والمتمثلة في الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير سلوكهما وحجمهما في الجزائر، وكذا تحليل العلاقة بينهما. والمنهج التاريخي عند تتبع تطور حجم الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، تتركز على بعض الأدوات الإحصائية القياسية مثل البرنامج الإحصائي (Eviews 10) لتقدير النموذج القياسي، واستخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لقياس طبيعة ودرجة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى الاستعانة بالمراجع الخاصة بالموضوع، ومختلف التقارير والمنشورات الرسمية الصادرة عن بعض الهيئات الدولية، الإقليمية والوطنية المتخصصة، وذات الصلة بموضوع البحث.

## 8- هيكلية الدراسة :

للإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث شمل ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار النظري لماهية الاستثمار المحلي أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته المفسرة بينما المبحث الثالث تم اللجوء فيه إلى معرفة الدراسات السابقة التي تخص بالموضوع وما شابهها ، أما فيما يخص الفصل الثاني

وهو عبارة على دراسة قياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1995-2020 وهذا بتقسيم الفصل إلى مبحثين الأول تناول فيه تطور حجم الاستثمار المحلي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بينما المبحث الثاني دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل النتائج.

## 9- حدود الدراسة :

### الحدود المكانية :

دراسة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، حددت مكانيا في دراسة حالة الجزائر بلد الموطن، حيث قامت ببعض الإصلاحات التي مست مختلف المتغيرات المشكلة لمناخ الاستثمار، هادفة من وراء ذلك إلى تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الحدود الزمانية :

أما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة، فقد غطت مدة 25 سنة، شملت الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020. وهي الفترة التي شهدت العديد من الإصلاحات في الجزائر، وقد شهدت سنواتها كذلك ارتفاعا وتحسنا في حجم الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها.

### الحدود الموضوعية :

ركزت الدراسة في جانبها الموضوعي على تحليل وقياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تتبع تطور الاستثمار المحلي وتحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحديد طبيعة ودرجة العلاقة بينهما قياسيا.

الفصل الأول: الإطار النظري  
للاستثمار المحلي والاستثمار  
الأجنبي المباشر

## تمهيد:

يبرز الاستثمار مكانته من خلال ترسيخ دعائم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مستمرة ومنتزيدة في الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع وبالتالي زيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة، ومن هنا تسعى كافة الدول باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية ولاسيما الدول النامية التي من بينها الجزائر التي تحاول اللحاق بركب التنمية ومسايرة التطورات التي تحدث في العالم ،

فنتيجة الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه الذي يعتبر محرك عجلة النمو الاقتصادي تسعى هذه الدراسة إلى استعراض بعض المفاهيم المتعلقة به وكذلك النظريات المفسرة له .

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- ❖ المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي
- ❖ المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له
- ❖ المبحث الثالث: الدراسات السابقة التطبيقية حول العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار المحلي

يعتبر الاستثمار المحلي من الركائز الأساسية للتنمية المحلية ، الذي يؤدي بدوره إلى تشغيل الطاقة الإنتاجية والموارد البشرية ، ويعمل على زيادة الدخل الوطني ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لتعريف الاستثمار المحلي وكذلك إلى أنواعه ومجالاته وأهدافه .

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

#### أولاً: مفهوم الاستثمار المحلي

#### 1-1- تعريف الاستثمار وأشكاله:

✓ **مفهوم الاستثمار** : يعرف الاستثمار على أنه "التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات ، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"<sup>1</sup>

ويقصد أيضا بالاستثمار ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري، الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي ، على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأس مالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، وزيادة المخزون (مواد أولية ، سلع وسيطة سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة .<sup>2</sup>

#### ✓ أشكال الاستثمار:

يوجد عدة أشكال للاستثمار ، وذلك راجع إلى اختلاف المعايير ويمكن ذكر بعض من هذه المعايير كما يلي:

#### 1- وفق المعيار القانوني: وتصنف إلى ثلاثة أنواع

❖ **الاستثمارات العمومية**: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة لتحقيق حاجيات المصلحة

العامة مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة

<sup>1</sup> عبد الحق طير، واقع الاستثمار الأجنبي وتحدياته في الدول العربية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات للحصول على شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2011-2012، ص09

<sup>2</sup> محمد مروان السمان ، محمد ظافر محبك ، أحمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان 1998، ص210،

❖ الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة

❖ الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص واقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الاموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق المشاريع برأس مالها الخاص.<sup>1</sup>

### 2- وفق معيار نوعي: وينقسم إلى نوعين

❖ الاستثمار الحقيقي: يضم كل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة طاقتها الإنتاجية، ك شراء أو اقتناء الآلات، والمعدات والمصانع الجديدة.

❖ الاستثمار المالي: وهو يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأس مالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية من المجتمع ك شراء الأسهم والسندات، وغيرها من الأوراق المالية.<sup>2</sup>

### 3- وفق معيار المدة: وينقسم إلى ثلاث أنواع

❖ استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بدورة الاستغالية.

❖ استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمسة سنوات وتزيد عن سنتين، وهي تكميل أهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

❖ استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، وعلى المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكون مدة إنجازها خمسة سنوات.<sup>3</sup>

### 4- وفق معيار الموطن: تصنف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى نوعين

<sup>1</sup> مريم رواص، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار المباشر في الجزائر 1990-2014، مذكرة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الوادي، الجزائر، السنة 2014-2015، ص 05

<sup>2</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 170

<sup>3</sup> مريم رواص، مرجع سبق ذكره، ص 5-6

❖ الاستثمارات المحلية: ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار وقياسا على ذلك فان الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبل الاستثمارات المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل المشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية... الخ<sup>1</sup>

❖ الاستثمارات الأجنبية: وهي جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم الأجانب ( الغير مقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراد أو مؤسسات.<sup>2</sup>

### 1-2-تعريف الاستثمار المحلي:

✓ يعرف على أنه "جميع مجالات الاستثمار المحلية وجميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة وبناء على ذلك يعتبر استثمارا محليا جميع الأموال المستثمرة داخل التراب الوطني من قبل المقيمين سواء مؤسسات أو أفراد أو أيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة عقار، أوراق مالية، ذهب، عملات أجنبية... الخ"<sup>3</sup>

✓ كما عرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر بأنه إجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه التغيرات في مستوى المخزونات وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار كما أن هناك أسلوبين للتفكير يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن ، وفي حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> العايب فائزة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، السنة الدراسية 2018-2019، ص07

<sup>2</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2007-2008، ص39

<sup>3</sup> محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، جامعة الدراسات العليا الأردنية، الطبعة الرابعة، عمان، دار وائل للنشر، سنة 2006، ص76

<sup>4</sup> نصر حميداتو، ولد محمود عيسى محمد محمود، عقبة عبد اللاوي، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1999-2014، حويليات جامعة بشار، العلوم الاقتصادية، العدد20، ص325

### ثانيا: خصائص الاستثمار المحلي

إن الفهم الجيد للاستثمار المحلي يتضح أكثر من خلال عرض خصائصه، فهو يتم مجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:<sup>1</sup>

- **تكاليف الاستثمار** : وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث ينقسم إلى نوعين :  
التكاليف الاستثمارية : وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ، معدات ، مباني ، آلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع مثل المصاريف التصميمات ، الرسوم الهندسية ، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل : تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.
- تكاليف التشغيل : تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل ، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف نذكر : النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين ..... الخ .
- **التدفقات النقدية** : وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى.
- **مدة حياة المشروع** : وهي تلك المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق تقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.
- **القيمة المتبقية** : عند نهاية الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

<sup>1</sup> منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2005-2006، ص 23 و 24

### المطلب الثاني : مبادئ الاستثمار المحلي ومجالاته

#### أولا : مبادئ الاستثمار المحلي

حتى يتحمل المستثمر قرارا رشيد لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة نذكر منها <sup>1</sup>:

1. **مبدأ الاختيار:** يبحث المستثمر الرشيد (الدولة، مؤسسات أو أفراد) عن فرص متعددة التي توفر مرونة أكبر للاختبار المناسب للفرصة الاستثمارية، وتبرز هنا خبرة الكافية ودور المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة لعموم المستثمرين .
2. **مبدأ المقارنة:** إن المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة وتأخذ المقارنة صور متعددة والأكثر استخداما وشيوعا هو التحليل المالي، إما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات العوائد، هذا المبدأ يعتمد بشكل كبير على درجة تفضيل المستثمر للعائد أو المخاطر .
3. **مبدأ الموضوعية:** يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنبا لتحيز القياس، أي أنه لو استخدم عملة مستثمرين مؤشر مالي واحد لتصل إلى نتيجة واحدة أو متقاربة على الأقل.
4. **مبدأ الملائمة:** بعد الاختبار بين الحالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر(دولة، مؤسسات أو أفراد) نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار هو التي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:
  - ✓ معدل العائد على الاستثمار.
  - ✓ درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
  - ✓ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.
5. **مبدأ توزيع الأخطار:** يسعى المستثمر إلى تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع موارده بين أنواع مختارة من الاستثمارات سواء على أساس المجال أو أدوات الاستثمار.

<sup>1</sup>الظاهر عزي وآخرون، النوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1996-2018 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة حمه لخضر الوادي، ص 20 و21

### ثانيا : مجالات الاستثمار المحلي

من أجل تصنيف الاستثمارات وفق هذا المعيار يتم الاعتماد على النظام الدولي للتصنيف الصناعي ، وبموجب هذا التصنيف يتم تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات التي تتمثل في :

● الاستثمار في القطاع الفلاحي : إن الاستثمار في الفلاحة يحقق عوائد إنتاجية واقتصادية وتجارية مهمة يمكن ذكر بعضها في ما يلي :<sup>1</sup>

- زيادة مستوى التشغيل
- ارتفاع مستوى الطلب المحلي
- الحد من الهجرة الريفية
- تحقيق وتعزيز الأمن الغذائي

● الاستثمار في القطاع التحويلي : بموجب النظام الدولي المذكور سابقا وضعت قائمة تفصيلية فيما يخص القطاعات التحويلية حيث تضم :الصناعات الغذائية ،الصناعات النسيجية ،الصناعات الخشبية ،الصناعات الورقية والكيماوية .... الخ .

كما يسعى الاستثمار التحويلي إلى عدة أهداف نذكر منها :<sup>2</sup>

- ✓ تحقيق زيادة في الدخل الوطني بتحقيق زيادة سريعة وعالية في متوسط الدخل الفردي .
- ✓ القضاء على البطالة الهيكلية بتحويل جزء من اليد العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة إلى الصناعة .
- ✓ تنويع الإنتاج الوطني لضمان قدرة من الاكتفاء الذاتي لتدعيم الاستقلال الاقتصادي .
- ✓ ارتفاع مستويات الدخل للعاملين في الصناعة .
- ✓ ارتفاع مستوى دخل الفرد الحقيقي الذي يزيد عن قدرة الفرد على الادخار.
- ✓ زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة .
- ✓ تنشيط ورفع الكفاءات الإنتاجية للقطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات بإدخال وسائل حديثة عليها والتي توفرها الصناعة .

<sup>1</sup> قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ،

جامعة بسكرة ، سنة 2015 ،ص36

<sup>2</sup> قريد عمر، مرجع سبق ذكره، ص37

ويعد التطور الصناعي في أي بلد كان معياراً لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، فمع بداية التقدم الصناعي عرف التاريخ البشري يعود له الفضل في التحويلات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها من بلدان العالم المتقدمة، والتي يشار إليها عادة بالبلدان الصناعية، حيث أدى التطور السريع في قوى الإنتاج في المجال الصناعي إلى تحويل هذه البلدان من بلدان متخلفة اقتصادياً إلى بلدان متقدمة ومتطورة.

- الاستثمار في قطاع الخدمات : تتمثل هذه الاستثمارات في إنتاج الخدمات التي تتمثل في السلع بأنها غير منظورة من بنوك وتأمين وسياحة فنادق ونقل وغيرها .

### المطلب الثالث : محددات الاستثمار المحلي وأدواته

#### أولاً: محددات الاستثمار المحلي

هناك مجموعة من العوامل المحددة للاستثمار نوجزها في ما يلي:<sup>1</sup>

أ- **سعر الفائدة:** المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمار نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

ب- **التقدم العلمي والتكنولوجي:** فالتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقة إنتاجية عالية، ما يدفع بالمنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بالجديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق، بالإضافة إلى ذلك نجد التطور في مجال البحث والتطوير الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة بدل القديمة.

ت- **درجة المخاطرة:** إن العلاقة بين الاستثمار والمخاطرة هي علاقة عكسية، بحيث كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت كمية الاستثمار، أما عندما يكون هناك العكس فيزيد حجم الاستثمار، وعليه لابد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار، خاصة في الدول النامية، وهذه المخاطر قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي الاقتصادي في الدولة، لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة وبالتالي

<sup>1</sup> العايب فائزة، مرجع سبق ذكره، ص 03-04

التشجيع على الاستثمار بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى مثل: الوعي الادخاري والاستثماري ومدى توفر الأسواق المالية الفعالة.

### ثانيا: أدوات الاستثمار المحلي

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ومن أدوات الاستثمار نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

■ **العقار:** إن المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في مجال الاستثمار بعد الأوراق المالية تتوفر في الاستثمار بالعقار درجة عالية من الأمان لأن المستثمر يحوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية للتصرف فيه بالبيع أو التأجير، كما أن حمل السندات العقارية مضمونة تضمن لحاملها الاستيلاء على العقار في حالة عجز المدين عن تسديد قيمة السندات.

■ **المشروعات الاقتصادية:** تعد المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا لتنوع أنشطتها في المجال الصناعي، الزراعي، التجاري، يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا مستثمرا ويوغر له قدرا كبيرا من الأمان وتوفر له ميزة الملائمة إذ يختار من المشروعات ما يناسب ميوله ويدير أصوله بنفسه أو يفوض الغير بإدارتها لحسابه، يحقق دورا اجتماعيا تنتج سلع أو تقدم خدمات للأفراد وتعمل على توفير مناصب شغل.

### المطلب الرابع : أهمية الاستثمار المحلي وأهدافه

#### أولا : أهمية الاستثمار المحلي

للاستثمار دور كبير، و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.<sup>2</sup>

للاستثمار دور كبير، و أهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> فريدة مزياي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، للملتقى لدولي الخامس حول: دور وكالة الجماعات المحلية في الدول المغاربية لمنعقد يومي 03/04 ماي 2009 من طرف منخر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر

بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، الجزائر، ص58

<sup>2</sup> منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص34

- ❖ رفع مستويات الإنتاج وبالتالي التأثير إيجابيا بالدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب كل فرد.
- ❖ تحقيق رفاهية الأفراد ورفع مستوى معيشتهم .
- ❖ تقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية .
- ❖ فتح الآفاق أمام العاطلين للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة .
- ❖ رفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة .
- ❖ إمداد سوق العمل باليد العاملة الماهرة والفنيين والإداريين من شتى التخصصات.
- ❖ إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغباتهم .
- ❖ فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات .

### ثانيا : أهداف الاستثمار المحلي

تباين أهداف الاستثمار المحلي حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر (دولة، مؤسسة، فرد) ومستوى طبيعة طموحاته وما يوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة ويمكن التركيز على الأهداف التالية:<sup>2</sup>

- ✓ الحفاظ على الأصول المالية والمادية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر،
- ✓ هدفه الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا استراتيجيا لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق شروط متعددة،
- ✓ استمرار الدخل وزيادةها بوتيرة متصاعدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وتم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز الحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة،

<sup>1</sup> الموقع "http://baytdz.com/" / مفهوم- الاستثمار / "id = 29209/"، اليوم 2021/05/24، الساعة 11:14

<sup>2</sup> الطاهر عزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص23

✓ تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبل.

### المبحث الثاني: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لضعف الإمكانيات والتحديات الصعبة التي تواجه الاستثمار المحلي في الجزائر والتي حالت دون الوصول إلى تحقيق الأهداف لجأت الدولة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الدعائم الرئيسية والمفتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أنواعه.

#### أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما المستثمر المباشر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر مؤسسة الاستثمار المباشر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة<sup>1</sup>.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه : ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في قطر الأم القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة وشركة او وحدة إنتاجية في قطر آخر القطر المستقبل للاستثمار<sup>2</sup>. أما المنظمة العالمية للتجارة OMC فتعرفه على أنه : ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما الأصلي والذي من خلاله يستعملا أصوله في بلدان أخرى<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صياد شهيناز ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،وهران ، 2013،ص11.

<sup>2</sup> علي عبد القادر ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الواحد و الثلاثون ، 2004، ص4.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها، وتختلف عينة الملكية من دولة الأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة 100% بينما النمسا وكندا تحدها ب50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا ، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20% أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها 10%<sup>1</sup>.

### ثانيا : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر غالى عدة أنواع حسب رغبة المستثمر الأجنبي لأهدافه التي يسعى لتحقيقها ويتم تلخيصها فيما يلي :

#### 1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية :

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى بالاستثمار الباحث عن الأسواق :

يحدث وان يصبح الاستثمار في دولة أو إقليم ما أكثر جدوى من التصدير إليه بسبب جاذبية سوقه وعراقيل التجارة أو ارتفاع كلفتها مثلا ، ولقد ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعة التحويلية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات تحديدا<sup>2</sup>

#### 2- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء :

يتأتى هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الدولية بتركيز جزء من أنشطتها في دولة أو منطقة ما بهدف تعظيم الربحية ، فلقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية مثلا بعض من شركاتها إلى الاستثمار في عدد من الدول الإفريقية لتقليل تكلفة الإنتاج باعتبار تخفيضها عنصرا هاما للمنافسة في الأسواق الدولية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صياد شهيناز ، مرجع سبق ذكره، ص24

<sup>2</sup> كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تلمسان ، 2011، ص23

<sup>3</sup> كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص9.

### 3- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية :

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل، بعض هذه العوامل سياسية، وبعضها الآخر عوامل اقتصادية وقانونية واجتماعية، تشكل مجملها مناخ الاستثمار في أي دولة.

1- البيئة السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد احد اهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير<sup>2</sup>

2- البيئة الاقتصادية: إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث إن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما إن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد ان يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

3- البيئة القانونية أو التشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز و إعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير اقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص10.

<sup>2</sup> صباد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص15

تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها .

4- البيئة الإدارية : يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار واهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء<sup>1</sup>.

ومن أجل أكثر إلمام لمحددات الاستثمار، من الجانب النظري، نحاول سرد المحددات المؤثرة على قرار الاستثمار، نتيجة دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، حيث قسمت هذه المحددات حسب بعض الاقتصاديين إلى ثلاث مجموعات :

### المجموعة الأولى :

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- حرية تحويل الأرباح إلى الخارج .
- استقرار أسعار الصرف .
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار، وتعامل مع الجهات الرسمية.

### المجموعة الثانية:

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع للاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
- وضوح واستقرار القوانين المنظمة للاستثمار.
- توفر البنية الأساسية وعناصر الإنتاج .

### المجموعة الثالثة :

- توافر شريك محلي من القطر المضيف .
- حرية التنقل.
- حرية التصدير.
- توفر فرص استثمارية.

1 فرح عبد العزيز عزت وإيهاب عز الدين ندم ،الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر دولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة ،مايو 1999،ص13.

### المطلب الثالث : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة ، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها ، وتقسم هذه التفسيرات إلى :

تفسيرات تقليدية وتفسيرات حديثة.

#### ■ التفسيرات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

#### 1- النظرية الكلاسيكية :<sup>1</sup>

تقوم هذه الأخيرة بدراسة وتحليل الاستثمار المباشر الأجنبي في إطار المنافسة التامة . حيث أن لوجود هناك ، ولا وجود للسياسة الحمائية على مستوى الحدود الجغرافية ، أي هنا كحرية حركة رأس المال وعوامل الإنتاج . يرى دافيد ريكاردو ، احد رواد المدرسة الكلاسيكية ، إن حركة رأس مال تكون باتجاه المعدل الأدنى باتجاه المعدل الأدنى لإنتاجية رأس المال ، اذ ينتقل من البلد الذي فيه إنتاجية رأسمال مرتفعة إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأسمال منخفضة ، وبفعل استمرار هذه الحركة من اتجاه لآخر تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية على مستوى البلدان ، عند هذا المستوى يحدث سكون في حركة التدفقات ، مما يسمح بظهور تفاوتات جديدة في المعدلات تكون سببا في تحريك التدفقات في رأس المال في اتجاه البلد الأقل معدلا .

لقد اعتمدت هذه النظرية على اختلاف النفقات النسبية لعوامل النتاج في سائر الأقطار، وهو بذلك سر قيام التبادلات الخارجية وحركة رؤوس الأموال، غير أنها لم تحاول توضيح أسباب الاختلاف في النفقات النسبية في البلدان .

#### 2- نظرية عدم كمال الأسواق :

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جبل برتان، الاستثمار الدولي، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويد ، بيروت، 1970ص20

كما ان توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الانتهاج المحلي
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وبسعر أعلى
- اختراق إجراءات الحماية الرادارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية
- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الكبر والمستندة إلى قدرة الشركات في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة .
- من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية .

### 3- نظرية اولين وهاكشر Hecksher OHLIN<sup>1</sup>:

مع استمرار محاولة تفسير نظريات التجارة الخارجية، وانطلاقاً من النقد الذي وجه إلى ريكاردو حول توضيح الأسباب المؤدية إلى اختلاف النفقات النسبية . حاولت المدرسة السويدية بزيادة Hecksher و OHLIN تسليط الضوء على هذه الأسباب ، وأكدت ان عامل الاختلاف في النفقات النسبية هو شرط غير كافي لتفسير قيام التبادل الدولي لذلك أضافت عاملي الوفرة والندرة لعوامل الإنتاج<sup>2</sup>.

وترى هذه النظرية إن التبادل الدولي يقوم أساساً على مبدأ التخصص ، حيث انه من الأجدر لكل قطر أن يتخصص في إنتاج وتصدير المنتجات التي تكون لديه وفرة من عامل الإنتاج المرتبطة به، وبذلك فهي ترى أن

<sup>1</sup> كريمة قويري ، مرجع سبق ذكره، ص11-13

<sup>2</sup> جبل برتان، نفس المرجع السابق، ص30

الاستثمار المباشر الأجنبي في شكل عملية تبادل لمنتوج نهائي مع افتراضها لعدم وجود تحرك رأس المال والمواد الأولية .

تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية الكلاسيكية لدى تفسيرها لسبب اختلاف التكاليف النسبية عند إضافتها لعامل الوفرة في عوامل الإنتاج.

- لقد أهملت حقيقة إم أ لدى اقتصارها على التبادل للسلعة في مرحلتها النهائية للمنتوج.
- لقد أخطأت في افتراضها عدم وجود تداول لرأس المال والمواد الأولية على عكس ما عرفه الواقع الاقتصادي .

#### 4- نظرية أخطار التبادل:

يرى Aliber R.Z احد رواد هذه النظرية ، ان المحرك الأساسي لحركة الاستثمار المباشر الأجنبي تتمثل في معدل التباين ، حيث ان تفسير توجه إم.أ يأخذ بعين الاعتبار التوقعات المرتبطة بمختلف التبادلات عبر مناطق نقدية مختلفة في العالم ، حيث أن فرضيا ، إن الشركة تقيم على مستوى منطقة تتميز بقوة عملتها تحاول استعمال إمكانياتها المالية في المناطق التي تتميز بضعف عملتها ، فهي بذلك ، لدى أخذها لدى لقرار الاستثمار تأخذ بعين الأهمية معدل التبادل السائد وكل الاخطار المتعلقة بتغيراته .

تعتبر نظرية محدودة كونها اعتمدت على عامل واحد وهو معدل التبادل.

لقد انحصر تفسيرها الاستثمار المباشر الجانبي في ما بين المناطق النقدية المختلفة ، وتفسر حركة رؤوس الأموال داخل المنطقة النقدية والجغرافية الواحدة .

ثانيا: التفسيرات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

من ابرز النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي :

#### 5- نظرية دورة حياة المنتج:<sup>1</sup>

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض إن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة منها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدولة المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول

<sup>1</sup> صباد شهيناز ، مرجع سابق ، ص19-20-21.

النامية بعد ان تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة ، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي يمر بها وهي كالآتي :

### ■ مرحلة الظهور (الانتاج) والبيع في السوق المحلي :

من المعروف أن اي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتحددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة إن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.<sup>1</sup>

### ■ مرحلة النمو والتصدير

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الحملة والتجزئة ، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها

<sup>1</sup> صياد شهنيز ، مرجع سابق ، ص 20

■ المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والحفاظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الانتهاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه اصحب مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ.

● مرحلة الانحدار والتدهور :

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من لولاءاتهم للسعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة ، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.

6- النظرية الانتقائية للإنتاج الدولي (THEORIE ELECTIQUE):<sup>11</sup>

تعتبر هذه النظرية امتدادا لفرضية التدويل ، واهم روادها J.H.Dunning، وهي نظرية شاملة انتقائية تفسر مختلف العناصر التي بإمكانها التأثير في إ.م.أ، فهي بمثابة توليفة من العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظريات السالفة الذكر ، وقد حاول من خلالها (النظرية ) تحديد الأسباب التي تؤدي بالمؤسسة إلى اختيار نمط إ.م.أ بدلا من نمط التصدير عن طريق التحلي عن الرخص، إذ يعتبر J.H.Dunning إن الاستثمار المباشر الأجنبي ، هو عبارة عن دالة ذات ثلاثة متغيرات أساسية هي :المزايا الاحتكارية التي تملكها المؤسسة المستثمرة، المزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ،والمزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار

<sup>1</sup> فرج عبد العزيز عزت وايهاب عز الدين ندم ، مرجع سبق ذكره، ص10-11.

الأجنبي ، ويعتبرها Dunning بمثابة في الوقت نفسه شروط تسمح للمؤسسة بالاستثمار في الخارج، وتمثل هذه الشروط الثلاثة في :

- الشرط الأول :امتلاك مزايا احتكارية من طرف المؤسسة او المشروع، كاستخدام تكنولوجيا عالية ومتقدمة، الاهتمام الكبير المولي للأبحاث التطويرية والتنمية ، بالإضافة غالى توفير يد عاملة ذات مهارة وجودة عالية ، وسائل الانتهاج وموارد مالية .الشرط الثاني :المزايا المترتبة عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، بحيث تترجم هذه الأخيرة في أشكال استثمارية مباشرة عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا الاحتكارية مثل التصدير، ويجب على المؤسسة استعمال هذه المزايا والإمكانيات بصورة عقلانية خير من بيعها أو كرائها (إيجارها). لكن في حالة زيادة المخاطر والتكاليف المتعلقة بالعمل في الخارج مقارنة بالمزايا التي يمكن أن تتحقق فانه يصبح من الأفضل اللجوء إلى البدائل الأخرى (بيع ، كراء، إيجار، مشاركة) وأهمها الدخول عبر مشروعات مشتركة مع مستثمر في الدول المضيفة للاستثمار .

- الشرط الثالث : المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار . وأهمها توفر الموارد الطبيعية (المواد الخام ) مصادر الطاقة أسواق ذات حجم كبير حتى يمكنها بذلك الاختيار بين مختلف العروض (الخيارات) من بين الإمكانيات المقارنة للدول . حيث يخلق ذلك حافزا كبيرا هاما بحيث إن المزايا الاحتكارية التي تتوفر لدى دولة تكون أفضل وتلك التي تتوفر لدولة أخرى تكون هذه الافضلية في المزايا للعامل الرئيسي والمحدد للاستثمار فيها ، بهدف تحقيق فعالية ل إ.م.أ من جهة وتعظيم الأرباح من جهة أخرى .
- 7- نظرية الميزة النسبية(المدرسة ليابانية):<sup>1</sup>

رواد هذه النظرية هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية .

كما برهن (كوجيما ) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين ان الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به

<sup>1</sup> كريمة قويدري، مرجع سابق، ص21.

اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى ،حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ،دون تقديم التفاصيل.

### المطلب الرابع : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي <sup>1</sup>:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي ، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط .
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف ،ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات ،وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات .
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة ، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها ، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد .
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب ، بل يتعدى ذلك ، حيث انه يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات ،الخبرات الفنية والردارية والتنظيمية ... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية .
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الموفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف ، فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد لتدريب الأيدي الوطنية على الآلات والاساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج ، بالإضافة إلى ذلك فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب .

<sup>1</sup> بونقاب مختار ،زواويد لوهاري،الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من التبعية للمحروقات ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ISSN:2543-3911- العدد الثالث /مارس2018.

- ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد .
  - لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاصة بالدولة المضيضة .
- بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإنه يوفر فوائد كثيرة للمجتمع والدولة ككل ، حيث يعمل على توفير فرص العمل ، وبالتالي التخفيض من مستوى البطالة ، كما أنه يساهم في توفير السلع والخدمات للمستهلك المحلي بأقل سعر وأقصر مدة بالمقارنة مع المنتجات المستوردة ،
- فضلا عن زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما على المستوى الخارجي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اندماج البلد المضيف في الاقتصاد العالمي .

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اجتهدت العديد من الدراسات في البحث حول موضوع الاستثمار المحلي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر فقمنا في هذا البحث بجمع العديد من الدراسات الميدانية التي عاجلت نفس إشكالية بحثنا أو ما شابهها، باعتبارها المرجع الأساسي لبحثنا .

#### المطلب الأول : دراسات سابقة عربية

##### أولا: دراسات سابقة محلية

1-دراسة برج راسوطة ريمة ورايح بوعراب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي دراسة قياسية في الجزائر ، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي، وإبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي وتحقيق معدلات أعلى منه،

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة، قمنا ببناء نموذج قياسي توصلنا من خلاله إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي إلا أن هذه العلاقة ليست قوية كون هناك عوامل أخرى تؤثر في الاستثمار المحلي.

**2- دراسة يحيات مملكة ودحماني فاطمة،** محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2012) يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في توسيع الطاقات الإنتاجية والعرض الكامن للمنتجات، وبإسهابه في التطور التقني عن طريق المعدلات والتجهيزات الجديدة والمتطورة التي يستخدمها فهو بمثابة مصدر ومكسب للإنتاجية، كما يبقى في قلب عملية النمو من خلال تأثيره المزدوج على العرض والطلب. لقد كانت للجزائر مساعي حثيثة في دعم وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على سواء، وسعيًا منا فهم بعد للعلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتأينا عبر هذه الورقة البحثية، استخدام منهجية التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام منهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة التكامل المتزامن في المدى الطويل والقصير بين المتغيرين.

**3- دراسة نصر حميداتو، ولد محمود عيسى محمد محمود،** عقبة عبد اللاوي تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1999-2014) ، استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير نموذجين منفصلين مع برنامج EVIEWS7، فالأول تمثل في اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) والاستثمار المحلي (DI) على الناتج المحلي الإجمالي GDP ، والثاني تمثل في اختبار أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وتوصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية للاستثمار الأجنبي مع الناتج المحلي الإجمالي وطردية مع الاستثمار المحلي، حيث ترجع العلاقة العكسية إلى عدم استفادة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي للرفع من معدل النمو الاقتصادي والعلاقة الطردية ترجع إلى أثر التكامل وعدم مزاحمة الاستثمار الأجنبي للاستثمار المحلي، ومن هنا يتطلب على الدولة البحث عن آليات لتعزيز الترابط بينهما ومحاولة جادة نقل وتوطين التكنولوجيا وتحسين مناخ الأعمال لتحسين الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتنويع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات.

4-مقيده فاطمة الزهراء، دواح بلقاسم، دراسة قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000-2016) أمام التحديات التي تواجهها الجزائر وضرورة تحصيل نمو قوي ومستدام يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية والخارجية من أجل دعم الإنتاج وتمويل برامج تنموية ، تبرز أهمية رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها موردا هاما لسد فجوة التمويل المحلي ، فضلا عن التزود بالصراف الأجنبي اللازم للمعاملات التجارية الخارجية خاصة من الواردات من السلع الأجنبية.

وفي ظل التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ فترة التسعينات وتحرير تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر يأتي هذا البحث للتأكد من أهمية التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري ، وذلك من خلال دراسة أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وباستخدام الفترة الممتدة من 2000-2016 حيث أن تدفقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي ، بشرط إتباع الدولة إستراتيجية فعالة لبناء الاقتصاد والاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية بالإضافة إلى جذب أنواع معينة من الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد الوطني بدلا من فتح المجال لجميع المؤسسات .

5- شلابي نعيمة ، دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر تعتبر حاجتنا لحدوث تنمية في بلادنا سببا كافيا للبحث في مختلف العوامل التي تؤدي إلى الوصول لتلك الغاية أو الهدف إما بمساعدة هيئات حكومية ودولية إن لزم الأمر للعمل على إحداث التنمية وتسريع عجلة النمو فيها ، ويعتبر الاستثمار المحلي سواء كان حكوميا أي من طرف القطاع العام ، أو خاصا من طرف القطاع الخاص ورجال الأعمال ،الأداة الأمثل للتمويل من اجل تحقيق التنمية المطلوبة ،باعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية في أي دولة خاصة الدول النامية ، ومنها الجزائر التي تحاول اللحاق بركب التنمية ومسايرة التطورات التي تحدث في العالم.

6- تفرات يزيد، صيد تونس، بن زعمة سليمة،الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر-دراسة نظرية تحليلية، تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل دور الاستثمار المحلي لخدمة التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر من خلال جملة من الاستراتيجيات من شأنها أن تعالج الخلل التنموي الذي تعاني منه الجزائر نظرا لتذبذب العوائد البترولية وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من الجهود المتتالية في سبيل تطويره،أيضا عدم وجود معالم واضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية، بالإضافة إلى غياب الوعي الاستثماري لدى أغلب المواطنين، كما تقترح في هذه الدراسة مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى

نجحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة وضرورية نوعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية وتطورها عن طريق الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطورها وعدم استنزاف ثروتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة.

**7- مجادي رضوان**، سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر، تتناول الدراسة موضوع الاستثمار المحلي في الجزائر من خلال تحليل مجموعة من السياسات العامة المنتهجة، لاسيما إيضاح تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة الجزائرية، حيث نستشف أهم الخطوات الرائدة في تفعيل استراتيجيات بديلة للتنمية المحلية والوطنية لمواجهة العجز الاقتصادي في السياسة الوطنية، كل هذه العوامل التي تهدف من خلالها الدراسة لتبيان دور الجماعات المحلية وجميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في خلف فرص استثمارية إنمائية من أجل تحقيق تنمية محلية ناجحة وتنمية وطنية مستدامة.

**8- رحيم حسين ومحمد عبادي**، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1989-2009) تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كل من عرض النقد، سعر الفائدة الحقيقي، عدد السكان والإصلاحات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، ممثلاً بحجم تكوين رأس المال الثابت لغرض التحليل تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2009، حيث تم تقدير نموذج الانحدار المتعدد للدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة إيجابية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومتغير عدد السكان، في حين ارتبط المتغير المعبر عن الإصلاحات الاقتصادية وعرض النقد وسعر الفائدة الحقيقي بعلاقة عكسية معنوية.

### ثانيا :دراسات سابقة عربية

**1-دراسة أنوار سعيد إبراهيم ومروان عبد المالك ذنون**،(2011) العلاقة السببية بين رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي في عينة من الدول الآسيوية للفترة (1970-2007)،لقد زادت درجة التكامل والترابط العالمي في أسواق التمويل والتجارة الدولية بشكل واسع في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعملة وافتتاح الأسواق، كما حدث تحول في نوعية وكمية وطبيعة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، إذ تحولت من قروض طويلة الأجل إلى قروض قصيرة

الأجل ومن القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، ومن المصادر المصرفية إلى المصادر غير المصرفية المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر FDI والاستثمار في الحقبة المالية.

يسعى البحث إلى الحصول على تقديرات كمية وعلاقات سببية للأنواع المختلفة من رأس المال الأجنبي على معدلات الاستثمار المحلي لعينة من البلدان الآسيوية خلال الفترة (1970-2008) باستخدام الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) Structural Vector Auto Regression واختبار سببية كرا نجر Granger Causality Test. وكانت أهم النتائج، أولاً: أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز وزيادة حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي في بعض دول العينة. ثانياً: مارس الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دوراً مزامياً للمستثمر المحلي Crowding-out على الموارد وفرص الاستثمار المرجحة في الدول التي تمتلك قاعدة إنتاجية متقدمة مثل كوريا، هونك كونغ، سنغافورة. ثالثاً: أسهم الادخار المحلي إيجابياً في الاستثمار المحلي، ومن ثم النمو الاقتصادي طويل المدى، ولكن بمستوى أدنى من الموارد الخارجية. رابعاً: للقروض قصيرة الأجل تأثير سلبي على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي حيث ساهم تقلبها في إحداث تذبذبات سريعة في النمو الاقتصادي وحدوث أزمة مالية في أسواق التمويل الآسيوي.

2- دراسة محمد بن متعب العتيبي، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السعودية، يستهدف البحث تحليل وقياس أثريين الاستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة من (2000-2015) من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتقوم المناخ الاستثماري في السعودية، وبالرغم من توافر المزايا والشروط المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية في السعودية، إلا أن معظم مواردها لا تزال غير مستغلة بسبب معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية، وتكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي: ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية؟ وهل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص أو مزامية الاستثمار المحلي (Crowding-out Effets) أم إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي (Crowding in Effets) والحد من تأثيره على النمو الاقتصادي؟ ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية، وإثبات فرضية البحث المتمثلة في وجود أثر إيجابي أو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية تم استخدام منهج قياسي لقياس أثر

الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ودورها في تحفيز الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2000-2015) وتتكون هذه الورقة البحثية من أربعة أجزاء رئيسية يتناول الجزء الأول منها الإطار النظري للاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر و العلاقة بينهما، ويتطرق الجزء الثاني إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتقويم المناخ الاستثماري في السعودية في حين يتعرض الجزء الثالث إلى نموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وأخيرا يتناول الجزء الرابع نتائج وتوصيات البحث.

**3- دراسة نورية عبد محمد (2012) أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (1992-2010) لقد ركزت هذه الدراسة على التحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، لذا بدأت البلدان النامية ومنها دول الخليج العربي تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدرا بديلا أو مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية فقط وإنما في فقل القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الأجنبي هي عملية غير تلقائية وإنما عملية مخططة وتستند إلى الإدارة الرشيدة.**

لذا عملت دول الخليج على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار لأن لا يكون على حساب التوسع في الاستثمار المحلي وتحقيق دوره في النمو الاقتصادي، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف (سواء كان محليا أو أجنبيا) أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى ، فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات ووجود أسواق مالية متطورة و ارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد تزيد كثيرا من مساهمة الاستثمارات في النمو الاقتصادي، وبذلك يصبح من الأهمية بمكان تحليل اتجاهات الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، وتبيان الدور

الذي يمكن أن يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وفي تقدم وتطور الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، كما تبين أن مناخ الاستثمار يتحسس بشكل كبير للأوضاع السياسية والذي انعكس من التطورات والثروات الأخيرة في البلدان العربية وكيف ذلك أثر على تراجع معدلات الاستثمار في المنطقة وتوصلت هذه الدراسة إلى إنه بالرغم من توفر الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار على مستوى قطري أو بين الأقطار العربية لا يزال ضعيفا وأن التحسن الذي يشهده المناخ الاستثماري هو نتيجة زيادة الصادرات النفطية والذي أثر في زيادة الناتج الإجمالي المحلي ومن خلاله زاد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي فضلا عن زيادة حجم الادخارات .

ومن خلال المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يكون واقع الدول الخليجية الاقتصادي يشهد تحسنا كبير بسبب ارتفاع استعار النفط والذي يحقق زيادة كبيرة بالدخل للناتج المحلي الجمالي بينما يعكس واقع التطور التكنولوجي السائد في هذه الدول نمو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، أن مستقبل الاستثمار المحلي في دول الخليج يتحدد بعدة عوامل أبرزها الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار الأجنبي وغيرها) لذا فان عملية التنبؤ بهذه العوامل ستساعد على التخطيط السليم لأهم الاستراتيجيات المستقبلية المتوقعة.

5- دراسة مصطفى فاضل حمادي وذنون (2014) بعنوان محددات الاستثمار المحلي في تركيا دراسة قياسية للفترة (1970-2011) تبحث هذه الدراسة عن المعوقات التي تواجه معظم الدول النامية والتي تحول دون اتخاذ قرار استثماري صائب كونها تعاني من محدودية مواردها المالية المحلية والأجنبية وكبت في تحديد أسعار الفائدة وعدم استقرار اقتصادي وسياسي يؤدي إلى إعاقه تحقيق نمو اقتصادي مستقر، هدفنا مناقشة التأثيرات المشتركة لعدد من العوامل المالية والحقيقية والأسواق المالية الداخلية والخارجية التي تعوق معدلات الاستثمار المحلي في تركيا للفترة 1970-2011 باستخدام تقنية متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس المحددات في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM لقياس التأثيرات في المدى القصير، إضافة إلى معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باستخدام سببية كرانجر . ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي و الادخارات المحلية والإنفاق الحكومي ومعدلات الأسعار المستقرة والاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المدى الطويل وأن العلاقة السببية أيدت هذا الاتجاه.

المطلب الثاني : دراسات سابقة أجنبية

1-دراسة للبنك الدولي (1970-1996) أن زيادة كل دولار أمريكي من رأس المال الأجنبي الكلي يؤدي إلى زيادة كمعدل مقدارها 80 سنتا في الاستثمار المحلي، وعند اختبار مساهمة كل مكون من مكونات رأس المال الأجنبي في الاستثمار المحلي تبين أن قروض البنك الدولي أسهمت بزيادة مقدارها أكثر من دولار، والقروض طويلة الأجل ب 90 سنتا، والاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 80 سنتا، وتدفقات الحقيبة الاستثمارية ب 50 سنتا، والقروض قصيرة الأجل ب 25 سنتا.<sup>1</sup>

2- دراسة **Noomenlahimer** بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية في أفريقيا الصحراء الكبرى، آثار المزاحمة أو التكامل؟ وهي دراسة تجريبية بينت على قاعدة نموذج نظرية أقوسين وماير (2001) واستندت على طريقة إريبلانو وبوند (1991) المطبقة على مجموعة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (1990-2005) وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار مزاحمة قصيرة وطويلة الأجل حتى لو ميزنا بين البلدان وفقا لتخصصاتها المصدرة، وعلاوة على ذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب تحويل الاستثمارات من القطاع الزراعي إلى الصناعات التحويلية في البلدان ليست وفيرة في الموارد الطبيعية .

3- دراسة نديكوماناوفريك (2008) وقد بحثت عن الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في إفريقيا وقد وصلت إلى وجود أدلة على علاقة ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين وتدل النتائج العلمية التي تم الحصول عليها أن الاستثمار المحلي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر رغم وجود أدلة أيضا على أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على الاستثمار المحلي .

4-دراسة **ZuzanaSzkorupová** العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بلدان مختارة من وسط وشرق أوروبا، كانت تأثيرا الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المحلية من أكثر الموضوعات التي نوقشت في الفترة ما بعد الشيوعية للدول وبدأت الخوصصة في التسعينات في دول وسط وشرق أوروبا ومن هذا المنظور برزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورها في تلك المنطقة باعتبارها بشكل عام احد العوامل ذات الصلة وتأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية للدول التي تتدفق فيها هذه الاستثمارات في تقييم الأثر الأجنبي للاستثمار

<sup>1</sup> نصر حميدانو، ولد محمود عيسى محمد، عقبة عبد اللاوي ، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة قياسية

للفترة 1999-2014، العدد 20، ص 331

الأجنبي المباشر ومع ذلك فإن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يحشد الاستثمار المحلي أو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يراحم الاستثمار المحلي تركز هذه الورقة في هذا البحث على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في وسط وشرق أوروبا، الهدف من الورقة هو فحص تأثير الازدحام أو التواضع لاستثمارات المستثمرين في البلدان المضيفة، تم اختبار البيانات السنوية باستخدام لوحة الانحدار للفترة من 1993-2012، و كما أشارت النتائج المكتشفة إلى أنه في مناطق محددة يسود تأثير كذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6- **مذكرة من أمانة الأونكتاد، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، الاستثمار** محرك هام في البلدان المتقدمة والنامية على السواء وقد سجلت زيادة هامة في الاستثمار المحلي في إفريقيا على مدى العقدين الماضيين بيد أنه رغم التزايد المطرد للدعم الدولي المقدم من خلال المساعدة الإنمائية الخارجية، لا تزال معظم بلدان القارة تشهد فجوة بين الاحتياجات للاستثمار والموارد المحلية المتوافرة، ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا هاما في سد هذه الفجوة، ولكن إفريقيا لا تتلقى سوى حصة متدنية جدا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية 2.8% والأهم من ذلك أن تدفقات هذا الاستثمار في هذه القارة تتركز في عدد قليل من البلدان كما أن قدرا كبيرا منها يتركز في قطاع الصناعات الاستخراجية، وقد زاد هذا من شدة اعتماد إفريقيا على الصادرات الأساسية كما زاد من تعرض البلدان الإفريقية للتأثر بحركات أسعار السلع الأساسية تبعا لأوضاع الطلب والمضاربة ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك الآن أي دليل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا يسهم في عملية التنويع الاقتصادي عن طريق الروابط الخلفية والأمامية، وفي هذه الظروف أصبح ميل الاستثمار الأجنبي المباشر نحو التنمية المحصورة في شكل جيوب حيث يكتسب الاندماج الخارجي للاقتصاد المحلي أهمية كبيرة من اندماجه الداخلي ويمثل شاغلا حقيقيا، ومن هذا المنطلق، تشكل هذه المذكرة في ما ينطوي عليه تصميم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان الإفريقية من افتراضات تتعلق بتحقيق مكاسب تلقائية في الكفاءة فمن الأمور المضللة الافتراض بأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بحد ذاته يؤدي تلقائيا إلى خلق فرص لنقل التكنولوجيا، وإقامة روابط بالمشاريع المحلية وفرصة للتنويع الاقتصادي نحو أنشطة أكثر ديناميكية، وتدل تجارب البلدان الناجحة على أن المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية البلدان المضيفة وتكون أكبر من البلدان التي يكون فيها قطاع المشاريع المحلية قطاعا ديناميكيا متطورا ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل في هذا الصدد متغيرا لاحقا وليس رائدا في عملية التنمية، ونتيجة لذلك ينبغي تصميم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تكون عنصرا مكملا لإستراتيجية إنمائية أوسع نطاقا أو أكثر اندماجا من أجل زيادة النمو وخلق فرص العمل وبناء القدرة الإنتاجية والنهوض بقطاع خاص محلي ديناميكي وناضب بالحياة.

**6- دراسة Sumei Tang, E. A. Selvanathan S. Selvanathan**

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين، في هذه الورقة ندرس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الصين للفترة 1988-2003 نحو هذا الغرض نظام VAR متعدد المتغيرات مع نموذج تصحيح الخطأ ECM وابتكار المحاسبة (تحليل التباين وتحليل دالة الاستجابة النبضية) هي تقنيات مستخدمة، تظهر النتائج انه في حين أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، لا يوجد سوى علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، بدلا من مزاحمة منازل الاستثمار، وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكتملا للاستثمار المحلي وبالتالي فان الاستثمار الأجنبي المباشر ساعد فقط على التغلب في نقص رأس المال كما أنه حفز النمو الاقتصادي من خلال استكمال الاستثمار المحلي في الصين.

**7- LeonceNdikumana and SherVerick**، الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر

والاستثمار المحلي، كشف الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب صحراء ليونس نديكومانا وشير فيريك في حين أن الزيادة الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الإفريقية تطور مرحب به، فان تأثير هذه الموارد لا تزال التدفقات على التنمية الاقتصادية موضع شك، يجادل هذا المقال بان قنواته الرئيسية هي آثارها على أسواق العوامل المحلية، وخاصة الاستثمار المحلي، وتحليل الروابط ذات الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبير وتشير النتائج أولا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحشد الاستثمار المحلي، وثانيا إن الاستثمار الخاص هو محرك للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن البلدان الإفريقية ستستفيد كثيرا من تحسين المناخ المحلي علاوة على ذلك هناك بدائل عن الموارد المتاحة كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان غير الغنية بالموارد.

**8- Mahmood Shah, Irfan UIah and Faeid UIah Khan**، الاستثمار المحلي

والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- حالة في باكستان- تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد تفاعل ديناميكي بين الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان للفترة 1976-2010 يستخدم اختبار Phillips and Perron لتقييم جذر الوحدة في سلسلة البيانات المعنية جوهنا نسن تم تطبيق التكامل المشترك لفحص العلاقة الطويلة المدى والطريقة السببية Toda Yamamoto تقييم الروابط السببية إلى جانب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان ومتغيرات الاستثمارات المحلية فان هذه الدراسة أيضا

استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ثالث من أجل تجنب مشاكل التحديد الخاطئ في النموذج وأيضا لمعرفة العلاقة المتبادلة بين المتغيرات، تكشف النتائج التجريبية لهذه الدراسة عن وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، مدعومة بشكل كبير بالعلاقة Toda Yamamoto، وثنائية الاتجاه تم العثور على علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي مما يعني أن كلا من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر يسبب أحدهما الآخر.

**9- DebashisChakraborty-JaydeepMukherjee** ، من الأدبيات الحالية أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال نشر التكنولوجيا وتكوين رأس المال البشري وما إلى ذلك على الرغم من ان قسما من الأدبيات لا يوجد دعما تجريبيا لهذا منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية في الهند عام 1991، تم الاعتراف بدور الاستثمار الأجنبي في عملية النمو من قبل الخلاف تم التركيز بشكل أكبر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة من خلال السماح بنسبة صانعي السياسات في هذه الخلفية ، يحاول التحليل الحالي فهم 100% من الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية ويتم إجراء تحليل السلاسل الزمنية لتحليل ما إذا كان هناك أي علاقة طويلة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الهند، في حين ما هو اتجاه العلاقة الطويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وإذا كان الأمر كذلك إن هذه العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الهند أكدها التحليل التجريبي، فإن النتائج التي تشير إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي ومن الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند على الاستثمار المحلي ويمكن القول أن ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند في الفترة الأخيرة قد سهله معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستقر نسبيا ومع ذلك فان تأثيرات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بدوره يمثل الدافع رئيسي نحو استثمار محلي مرتفع ومستدام تم تأكيد تكوين رأس المال الثابت للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير أقل وضوحا من خلال التحليل التجريبي في الهند.

**المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

سنتطرق إلى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وكذلك موقع دراستنا من هذه الدراسات :

### أولا: أوجه التشابه للدراسات فيما بينها

معظم هذه الدراسات تطرقت إلى الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما وصفيًا وتحليليًا، ومعرفة أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي و النمذجة عن طريق اتخاذ عدة نماذج لمعرفة العلاقة المتبادلة بينهما .

- الهدف من دراستهم تبيان دور وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي .
- محاولة معرفة نوع العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة مدى دور تفعيل الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- تبيان مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي .

### ثانيا: أوجه الاختلاف

- اختلاف طريقة التقدير والنمذجة الإحصائية في بناء نموذج قياسي اقتصادي كلي .
- اختلاف الفترة محل الدراسة، واختلاف المتغيرات التي تطرقنا لها في دراستنا مع الدراسات السابقة .
- من هذه الدراسات السابقة الذكر أنها تطرقت إلى دراسة كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على حد أو معا وذلك باستخدام متغير أو متغيرات جزئية كانت أو كلية، عن طريق استخدام طريقة التحليل والقياس معا، ودراستنا هذه نسعى من خلالها إلى الجمع بين الاستثمارين المحلي والأجنبي المباشر ومحاولة تقييم مدى فعاليتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة المحددة .

### ثالثا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن موضوع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوع المهمة التي لا نستطيع التخلي عنها لما لها من أهمية كبيرة في العالم ككل والعالم العربي بصفة خاصة، باعتبار هذا الموضوع حقل للدراسة وليست بجديد، كما تعد دراستنا تكملة لي الدراسات السابقة ومساهمة تستند إليها الدراسات اللاحقة ، فالدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2020، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR لمعرفة طبيعة العلاقة بينهما في مكان الدراسة ألا وهي الجزائر .

ولعل الإضافة البارزة الجديدة في هذه الدراسة تكمن في تحديد معرفة العلاقة التبادلية بين المتغيرين التي تفسر دور كليهما في تحقيق التنمية الاقتصادية على خلاف الدراسات السابقة الذكر. يعد بحثنا هذا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة .

### خلاصة الفصل

يعد الاستثمار المحلي فرصة جيدة من أجل النهوض بفكرة التنمية بمختلف أبعادها وصولا غلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة، إذ يعد الاستثمار المحلي دليلا على قدرة أي دولة سواء أن كانت متقدمة أو نامية بالنهوض باقتصادها ، حيث يعبر عن عدد كبير من الأنشطة والبرامج التي تخلفها الحكومة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني والمحلي فهو بؤرة اهتمام السياسات العامة المحلية كما يمثل الأنساق التي تمس الجوانب المختلفة للتنمية باعتباره محورا ثريا يوفر فرص النمو الاقتصادي فالاستثمار المحلي هو وحدة العمل لطريقة تسيير و ديناميكية التنمية الاقتصادية .

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة ، وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصاديتها.

# الفصل الثاني

الدراسة القياسية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار  
المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر  
للفترة 1995-2020

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل تقديم إطار تطبيقي خاص بالاقتصاد القياسي باعتباره التطبيق العملي لكل من النظريات الاقتصادية والاقتصاد الرياضي وذلك من خلال توظيف محتوى النظرية الاقتصادية والعلاقة الرياضية على مختلف الظواهر الاقتصادية، ومن هنا يتبين هدفه الذي يتمثل في التحليل واختبار النظريات المختلفة من ناحية والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بناء نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاستثمار المحلي في الجزائر من سنة 1995 إلى 2020، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- ❖ **المبحث الأول:** تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة
- ❖ **المبحث الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة
- ❖ **المبحث الثالث:** النمذجة القياسية للعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة

### المبحث الأول: تطور الاستثمار المحلي في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاجها لسياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت معدومة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة لنفسها لتوجيه استثماراتها.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار في الجزائر

عرفت الجزائر تطور قوانين الاستثمار منذ الاستقلال تباينت في فحواها بين ثلاث مراحل الأولى خلال مرحلة الاقتصاد المخطط (مرحلة التسيير الاشتراكي)، أما المرحلة الثانية والتي ابتدأت من سنة 1990 تمثلت في مرحلة الانتقال الاقتصادي (مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي)، أما الثالثة فهي مرحلة ما بعد صور القانون المنظم للتجارة الإلكترونية في عام 2018 والجدول أسفله يلخص مجمل تلك التشريعات.

### الفرع الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط من (1963 إلى 1989)

أصدرت الجزائر أول قانون يتعلق بالاستثمار بتاريخ 26 جويلية 1963 وقد كان هذا القانون موجه إلى رؤوس الأموال الأجنبية، حيث منحهم ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، إلا أن هذا القانون لم يطبق في الواقع العملي وهذا بسبب شك المستثمرين في مصداقيته وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأمينات من (1963 إلى 1964)،<sup>2</sup> ثم صدر الأمر

<sup>1</sup> منصور الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 128

<sup>2</sup> سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، السنة 2009-2010، ص 32-33

(284/66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات والذي اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية الخاصة نظرا لصعوبة تطبيقه على المستثمرين الأجانب.<sup>1</sup>

ثم جاء القانون (13/82) المؤرخ في 28 أوت 1982، الذي فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن في إطار جد محدود وكان في شكل "شركات الاقتصاد المختلط" أي حصة 51 بالمائة تعود للقطاع العمومي الجزائري، وأن قانونين 1984 و 1989 كرسا نفس الفكرة لسابقة التي تتعلق بفتح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبما أن المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار لم تشجع المستثمر الوطني ولا الأجنبي ولهذا الأمر وجب على السلطات الجزائرية الدخول في مرحلة جديدة وهي ما تسمى بمرحلة الانتقال الاقتصادي تمهيدا للدخول في مرحلة اقتصاد السوق.<sup>2</sup>

عدل هذا القانون بالقانون رقم (13/86) المؤرخ في 19 أوت 1986 ثم تبنت الجزائر القانون (25/88) موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية فأصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية وغير خاضعة للوصاية الوزارية وغير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة الأموال (شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة) وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل رأس المال التأسيسي المدفوع، جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية والذي عمل على تعويض نظام التسريجات والمطبق مسبقا وقد دعم بقانون 1995 المتضمن الانفتاح الكلي للتجارة الخارجية لجميع المؤسسات العمومية الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية ما عدا القمح،

في جويلية 1989 صدر قانون الأسعار حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف وقانون الطلب والعرض والمنافسة باستثناء بعض المواد بقت خاضعة للنظام السابق حتى سنة 1992.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فاروق خلف، المكّي دراجي، الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق والحريات على حركة، قسم الحقوق، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد الثالث ديسمبر 2016، ص 270-271

<sup>2</sup> سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي -مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، مخبر تسيير المؤسسات والرأسمال الاجتماعي MECAS، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الدراسية 2010-2011، ص 142-143

<sup>3</sup> فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 36

الفرع الثاني: مرحلة الانتقال الاقتصادي من (1990 إلى 2018)

لقد شهدت هذه المرحلة تغيرات نوعية وكمية في منظومة الاستثمار وقد مثل قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 نقطة تحول مهمة في هذا المجال حيث أعطى هذا القانون لبنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة، كما أنه وابتداء من سنة 1990:<sup>1</sup>

☒ تطورت قوانين الاستثمار

☒ عقدت الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار الدولية

☒ عقدت الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف

وبالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات،

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:<sup>2</sup>

✓ تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية،

✓ التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات،

✓ إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

<sup>1</sup> سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 143

<sup>2</sup> حدة ريس، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 66

الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار في إطار يندرج الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ونصوص تشريعه وتنظيمه أخرى ، حيث أن المادة 30 تنص على إلغاء الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر خاصة الأحكام الموجودة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار . يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز والرخص ، لقد تضمن هذا لقانون ما يلي: <sup>1</sup>

❖ زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية.

❖ ضمان تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية .

❖ يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 كل من :

● المجلس الوطني للاستثمار .

● الوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار.

● إنشاء صندوق لدعم الاستثمار.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 تحل الوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها طبقا للتشريع المعمول به،

النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها حيث يستفيد من مزايا في مرحلتين: مرحلة الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق للاستغلال.

الأمر 06-08 عند تعديل القانون الخاص بالاستثمار في سنة 2006، فإن القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة ومنظمة على 03 مستويات، المستوى الاستراتيجي، المستوى السياسي ، والمستوى التنفيذي.<sup>2</sup>

أما بعد و بموجب المادة 58 منه التي أضافت المادة 4 مكرر أصبح بموجب لفقرة الثانية منها ،ومن غير الممكن إنجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 بالمائة على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

<sup>1</sup> فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 39-40

<sup>2</sup> فاروق خلف، المكّي دراجي ، مرجع سبق ذكره، ص 273

وبالتالي لم يعد بإمكان المستثمر الأجنبي إنشاء مشاريع أو مؤسسات جديدة بمفرده أو بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر فقط (لم يعد بالإمكان إنشاء شركات أجنبية محضه)، وإنما يجب عليه إشراك المستثمر الوطني ونسبة 51 بالمائة على الأقل، عدا بالنسبة لمن يمارس نشاط الاستيراد بغرض إعادة البيع على الحال فإن النسبة تكون 30 بالمائة على الأقل، والشيء نفسه ينطبق أيضا على عمليات الاستثمار في إطار الخوصصة، طبقا للمادة 4 مكرر 1 فقرة 2 التي تم إضافتها بنفس الأمر أعلاه.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: المرحلة الراهنة 2018

بناء على القانون رقم 05-18 لمؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 والذي يتعلق بالتجارة الإلكترونية يصدر القانون الآتي نصه:<sup>2</sup> (أنظر الملحق 01)

بحسب المادة 06 يقصد بمفهوم التجارة الإلكترونية هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير السلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية .

ومن شروط ممارسة التجارة الإلكترونية :

**المادة 08** يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري او في سجل الصناعات التقليدية والحرفية ،حسب الحالة ،ولنشر موقع إلكتروني او صفحة إلكترونية على الإنترنت ،مستضاف في الجزائر بامتداد "Com .dz".

يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.

وبحسب **المادة 09** تنشأ بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري، أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية .

<sup>1</sup> لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة 2010-2011، ص6

<sup>2</sup> قانون رقم 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادرة في 16 مايو 2018، الجريدة الرسمية في الجزائر، العدد 28، ص5-6

❖ لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

❖ تنشر البطاقة الوطنية للموردين الإلكترونيين عن طريق الاتصالات الإلكترونية وتكون في متناول المستهلك الإلكتروني.

حقة	التشريع	السنة	الجريدة الرسمية
مرحلة الاشتراكي 1989/1962	قانون 277/63 المتعلق بقانون الاستثمارات	1963	02 أوت 1963/العدد 53
	الأمر 284/66 المتضمن قانون الاستثمارات	1966	17 سبتمبر 1966/العدد 80
	قانون 11/82 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني	1982	24 غشت 1982 /العدد 34 ص1962
	قانون 13/86 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها	1986	27 غشت 1986 /العدد 35 ص1476
	قانون 25/88 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة	1988	13 يوليو 1988/العدد 28 ص1031
مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي 1990	قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض	1990	18 أبريل 1990 / العدد 16 ص 520
مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي 1990	قانون 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار	1993	10 أكتوبر 1993 /العدد 64 ص03
	الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار	2001	22 غشت 2001 /العدد 47 ص04
	الأمر 08/06 المعدل والمتمم للأمر 03/01	2006	19 يوليو 2006/العدد 47 ص17
	قانون 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار 2016	2016	03 أوت 2016/العدد 46 ص18
المرحلة الراهنة بعد 2018	قانون 05/18 المؤرخ في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية	2018	16 مايو 2018 /العدد 28 ص04

المصدر: من إعداد د نور الدين جوادي، مقياس قانون الاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، سنة

2021، ص03

## المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للاستثمار المحلي

يهدف تسهيل الاستثمار وتنظيمه وتسهيل إنشاء المؤسسات ثم وضع مجموعة من الآليات والهيكل التي تسهر على تحقيق هذا الهدف وهي :

### أ- المجلس الوطني للاستثمار<sup>1</sup>:

أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في سبتمبر 2001 من طرف الوزارة المسؤولة عن ترقية الاستثمار ووضع تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، ويقوم بوظيفته الاقتراح والدراسة وتمنح له سلطة فعلية في اتخاذ القرارات .

وقد أوضح المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره في المادة الثالثة بأن المجلس الوطني للاستثمار يسهر على ترقية الاستثمار وذلك عن طريق<sup>2</sup>:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وألوياته
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يستند ويوافق عليه في المجال تطوير الاستثمار
- دراسة موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة
- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثنيات من المزايا ويوافق عبها وكذا تخيينها وتعديلها.
- دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها .
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرامج الوطني لدعم الاستثمار .
- ضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار ويشجع على ذلك.
- يعالج كل المسائل الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار.

وقد حددت المادة الرابعة من نفس المرسوم الوزارات المشكلة للمجلس الوطني للاستثمار وهي:

<sup>1</sup> قريد عمر، تحسين الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 319

<sup>2</sup> قريد عمر، ص 320

الوزير المكلف بالمالية	الوزير المكلف بالجماعات المحلية
الوزير المكلف بالتجارة	الوزير المكلف بترقية الاستثمارات
الوزير المكلف بالصناعة	الوزير المكلف بالطاقة والمناجم
الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة	الوزير المكلف بالسياحة
الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:<sup>1</sup>

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، وتهدف لمساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم، وتوفير كل المعطيات المتعلقة بالحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار وتتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين بالمهام التالية:

- إعلام ومساعدة وتزويد المستثمرين بكل الوثائق المطلوبة لإنجاز الاستثمار.
- إعلام المستثمر بجميع المزايا الممنوحة له أو رفضها.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية وتجسيد المشاريع الاستثمارية بواسطة الشباك الوحيد كهيكل إداري لا مركزي.

- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار وتطويره والنهوض به.

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

- رفع العوائد والإجراءات الإدارية لتوفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار.

ت- الوكالة الوطنية للوساطة لضبط العقار:<sup>2</sup>

تكملة الجهود التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديد إصلاحات كل هيئة، بالإضافة إلى تبيد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام

<sup>1</sup> خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة - جامعة يحي فارس - المدية - كلية العلوم الاقتصادية، العدد 07 جانفي 2017، ص 211

<sup>2</sup> خالص إلهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي - إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990-2013)، مذكرة ماستر، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة أم البواقي، الجزائر، السنة 2014-2015، ص 23

الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

### ث - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

جاءت هذه الهيئة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في المؤسسات الصغيرة ومساعدة الشباب على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات وتقديم التحفيزات المالية والفنية لترقية التشغيل والقضاء على البطالة وقد تكلفت بالمهام التالية :

- ✓ ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج تكوين والتشغيل .
- ✓ تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات المقدمة للمستثمرين الشباب.
- ✓ متابعة الاستثمارات ومدى احترامها في فترة الشروط.
- ✓ مساعدة أصحاب المشاريع بالمعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية .
- ✓ إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها .
- ✓ تكوين أصحاب المشاريع بتنظيم أدوات تدريبية في مجال التسيير والتنظيم.
- ✓ إعداد دراسات في مجال الجدوى وتحديد قوائم تجهيزات التحفيزات المالية والجبائية .

### المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر

مر الاستثمار الجزائري بمرحلتين أساسيتين ، تميزت الأولى فترة التسعينات بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتحول الجذري في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مبني على حرية اقتصادية والاعتماد على آليات السوق وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ومن خلال تحليل عمليات التجارة الخارجية والاستثمار، وشاهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا ابتداء من السنة 2000 بداية المرحلة الثانية عرفت هذه الفترة المزيد من الإصلاحات بتحسين مناخ الاستثمار أهمها تعديل الأمر 03/01 الخاص لترقية الاستثمار بالمرسوم 08/06 الذي نص على المزيد من المزايا والتحفيزات مما كان له الأثر الإيجابي على زيادة الاستثمار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء بوعراب ، بونوة شعيب ، انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار في واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بشار، Revue du Lareiid ، N°03; Septembre 2016 ، العدد 133 ، ص141

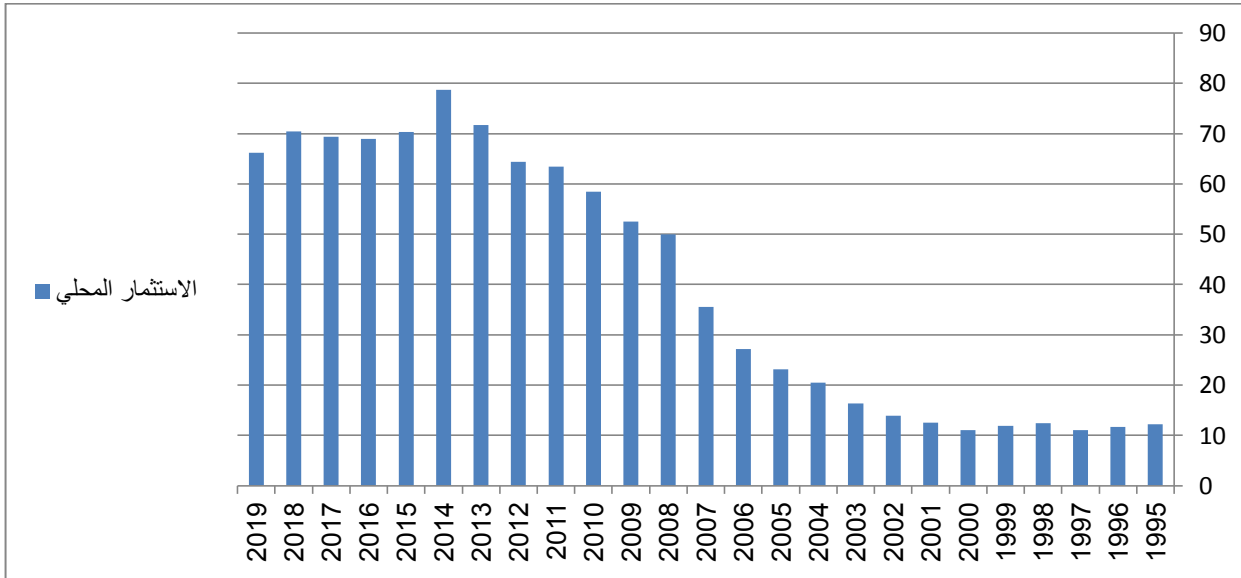
لجدول رقم(01): حجم الاستثمار المحلي في الجزائر من 1995-2019

الوحدة: مليار دولار

الاستثمار المحلي	السنوات	الاستثمار المحلي	السنوات
49.99	2008	12.17	1995
52.46	2009	11.68	1996
58.47	2010	11.06	1997
63.42	2011	12.41	1998
64.38	2012	11.86	1999
71.69	2013	11.33	2000
78.73	2014	12.50	2001
70.30	2015	13.95	2002
68.92	2016	16.35	2003
69.39	2017	20.49	2004
70.42	2018	23.09	2005
66.20	2019	27.11	2006
		35.5	2007

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي [www.data.albankaldawli.org](http://www.data.albankaldawli.org) تاريخ الزيارة 2021/05/17

الشكل (01): الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة (1995-2019) الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01)

يظهر من الشكل رقم 01 أن حجم الاستثمارات خلال الفترة 1995-1999 كان ضعيفا حيث تميزت هذه الفترة بنمو اقتصادي ضعيف، ومن أسباب ذلك تردي الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر، ولقد تناسبت وتيرة الاستثمارات مع تذبذب أسعار الفائدة، سواء على الودائع أو على القروض، والتي شهدت مستويات مرتفعة خلال فترة التسعينات بحيث أزال البنك المركزي سقف (20%) لمعدلات الفائدة على القروض سنة 1994، كما عرفت سنة 1995 أكبر معدلات فائدة على القروض (18.41%)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة إلى نتائج سياسات التحرير المالي،

بعد سنة 1996 بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض، ويرجع الخبراء ذلك إلى أن الارتفاع الأولي لأسعار الفائدة كان مبالغاً فيه، بحيث أن معدلات الفائدة على القروض سنة 1994 قلصت الطلب على القروض الموجهة إلى الاستثمار واستقرت خلال العقد الأخير عند مستويات (8%)،

بوجه عام اتسمت أسعار الفائدة الحقيقية بالتذبذب خلال الفترة، مسجلة في أغلب السنوات نسب سالبة فأول قيمة إيجابية كانت 8.14% في سنة 1997، وكانت أعلى قيمة إيجابية لمعدل الفائدة الحقيقي سنة 1998 بمعدل 15.10%، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض معدل التضخم الذي انخفض من 29.8% و18.7% وكذلك

الإصلاحات التي تمت في إطار سياسة التحرير المالي وبرنامج التصحيح الهيكلي 1994-1996، لتعود بعد ذلك معدلات الفائدة الحقيقية إلى تذبذب بين القيم السالبة والقيم الموجبة خلال العشر سنوات الأخيرة، وبالمقابل اتجه حجم الاستثمارات إلى ارتفاع متواصل في الفترة (2000-2009)، خاصة في المرحلة التي تلت صدور قانون تطوير الاستثمارات لسنة 2001 وما تبعه من قوانين مكملة، إذ تم على إثره استحداث المؤسسات القائمة على توفير بيئة استثمارية تحفز المستثمرين على زيادة أنشطتهم.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر من خلال سلسلة القوانين والإصلاحات التي قامت بها لتحقيق النجاح في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن برغم من ذلك لم تصل إلى طموحاتها، وكانت معظم هذه الاستثمارات في مجال المحروقات وعليه سنتناول جملة من التطورات التي طرأت على هذه الاستثمارات<sup>2</sup> للفترة 1995-2019

### المطلب الأول: تحليل تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2019

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، وسنعرض فيما يلي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> رحيم حسين ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989-2009، دراسات العلوم

الإدارية، المجلد 40، العدد 02، سنة 2013، ص 433

<sup>2</sup> مريم رواس، مرجع سبق ذكره، ص 99

الجدول (02) : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال

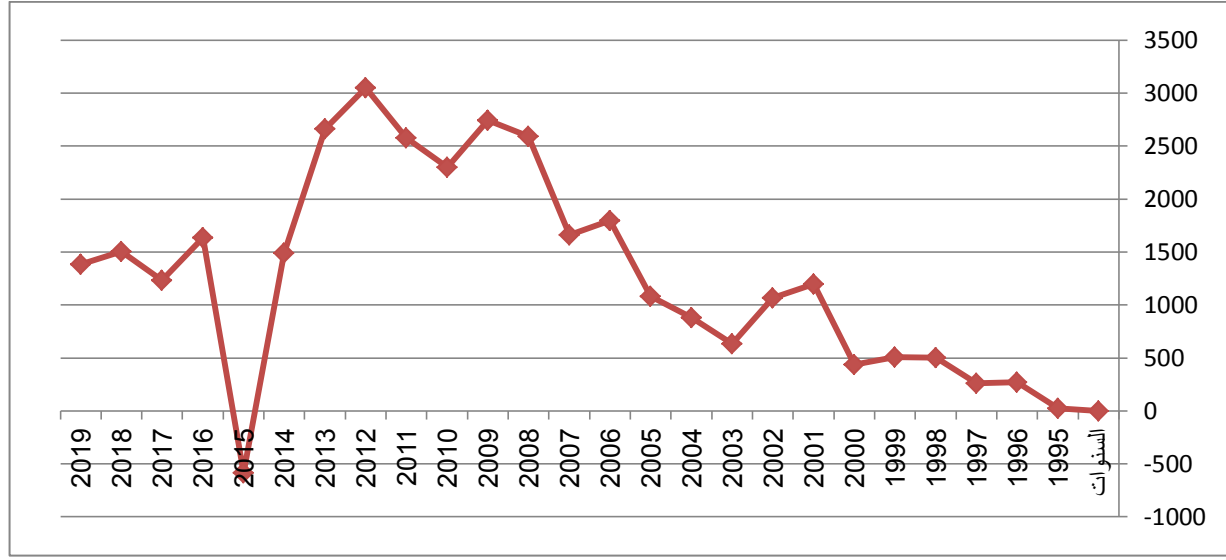
الوحدة : مليار دولار

الفترة 1995-2019

1998	1997	1996	1995	السنوات
501	260	270	25	حجم التدفقات
2002	2001	2000	1999	السنوات
1 065	1 196	438	507	حجم التدفقات
2006	2005	2004	2003	السنوات
1 795	1 081	882	634	حجم التدفقات
2010	2009	2008	2007	السنوات
2 300	2 746	2 594	1 662	حجم التدفقات
2014	2013	2012	2011	السنوات
1 488	2 661	3 052	2 580	حجم التدفقات
2018	2017	2016	2015	السنوات
5061	1 232	1 637	584-	حجم التدفقات
			2019	السنوات
			1 382	حجم التدفقات

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي [www.data.albankaldawli.org](http://www.data.albankaldawli.org)

الشكل (02) : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2019



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة سنتي 1993-1995 شهدت غياب تام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي شاهدها الجزائر في تلك الفترة كتنافس أزمة المديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والأمني ، أما خلال الفترة 1996 إلى 1998 فقد سجل تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت 607 مليون دولار بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عاجلت العديد من الاختلافات المتواجدة في الاقتصاد الوطني ، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لتشهد بعدها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا خلال سنتي 1999 و2000، حيث سجل ما قيمته 280 مليون دولار نتيجة الأزمة البترولية، وبعد صدور الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد (انتهاء العشرية السوداء) وتحسن الوضعية المالية

وارتفاع أسعار النفط في السوق في السوق العالمية، ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنتي 2001 و2002، لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا سنتي 2003 و2004 ، لتشهد بعدها تدفقات ابتداء من سنة 2005 ارتفاعا إلى غاية سنة 2015 التي شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بعد

تراجع الإيرادات النفطية باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفت بعدها هذه التدفقات تذبذبا خلال الفترة 2016-2019،<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2013-2017

لقد عرف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تطور على مر الزمن وذلك يتناسب مع تغير احتياجات الدول لقطاع من القطاعات مع ظهور التحرر الاقتصادي ومفهوم العولمة، حيث تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بداياته في الصناعات الإستخراجية، وفي السبعينات تحول إلى قطاع الصناعي، إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر متعددة سواء أن كانت دولا أجنبية أو عربية وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبي المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاص في قطاع المحروقات، ومما يلي سيوضح الجدول التالي أهم التوزيعات لكل من التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي :

#### أولا : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات والجدول الموالي يوضح الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين سنتي 2013 و 2017

<sup>1</sup> شريط زينة، محروق بشري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ميلة، الجزائر، السنة 2019-2020، ص 38-39

الجدول (03) أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

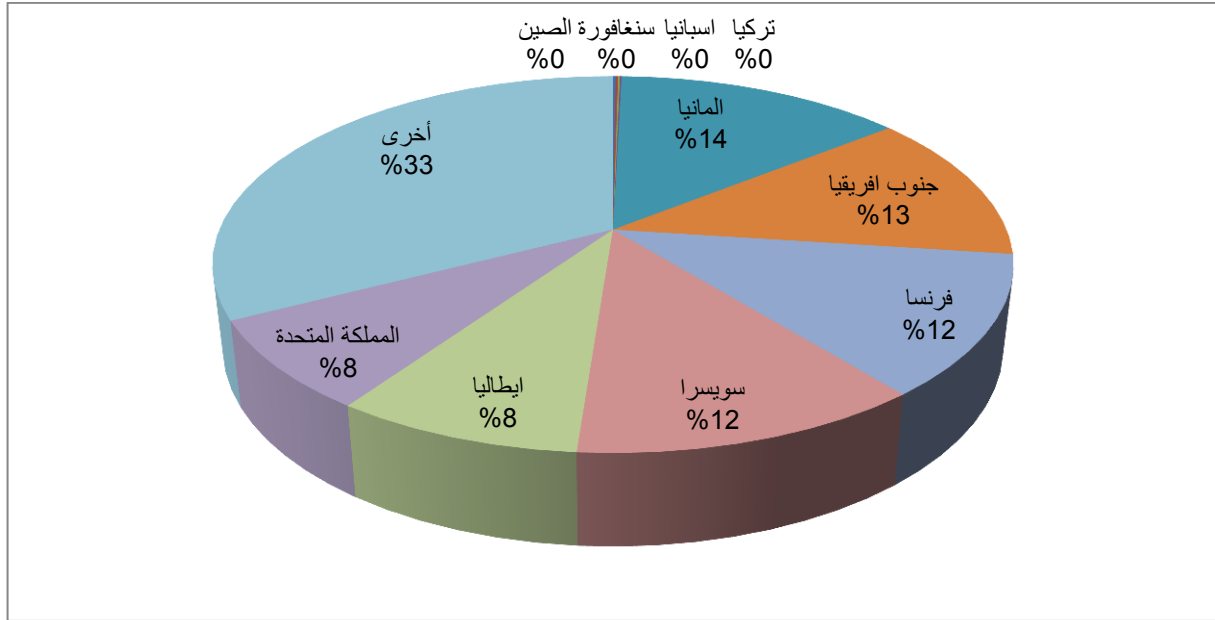
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 "لكويت 2018" ص 61

من الملاحظ أن الجزائر نجحت في استقطاب نحو 82 مشروع يتم تنفيذها من قبل عدد الشركات 69 شركة عربية أو أجنبية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 14.293 مليون دولار، حيث جاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف دول العالم حيث كانت الإمارات العربية ومصر أهم الدول العربية وفرنسا واسبانيا وروسيا أهم الدول الأوروبية، أما الصين كانت في قائمة الدول المستثمرة في الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن لكحل محمد أمين ، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر ،تونس، المغرب -مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة ،جامعة يحي فارس، المدية، العدد 07، جانفي 2017، ص 130

والشكل التالي يبين نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الجزائر

الشكل (03): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03)

ثانيا : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لا يزال قطاع المحروقات يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي المباشر ومع الارتفاع الذي شاهده الأسعار خلال السنوات الأخيرة، سيتم عرض مختلف القطاعات الاقتصادية المسجلة في الفترة (1993-2001).

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها في الجزائر (1993-2001)

القطاع	عدد المشاريع		قيمة الاستثمارات (مليون دج)	
	العدد	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الصناعة	259	59	105634	37.3
الخدمات	86	19.5	146879	51.8
البناء والأشغال العمومية	41	9.3	10254	3.6
السياحة	16	3.6	8833	3.1
الفلاحة	17	3.9	9835	3.5
التجارة	18	4	1293	0.5
الصحة	3	0.7	550	0.2
المجموع	440	100	283278	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi)، منشورات سنة 2002

خلال الفترة 1993-2001، حصد قطاعي الصناعة والخدمات الحصة الأكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر، حيث بلغت عدد المشاريع في قطاع الصناعة 259 مشروع، واحتل بذلك المركز الأول بنسبة 59% من إجمالي عدد المشاريع المسجلة، حيث بلغت قيمتها 105634 مليون دج، أي بنسبة 37.3%، أما قطاع الخدمات فبلغت عدد المشاريع فيه 86 مشروع، أي بنسبة 19.5%، وبلغت قيمتها 146879 مليون دج، واحتل بذلك الصدارة من حيث قيمة المشاريع وبنسبة 51.8%.

ويرجع السبب في احتلال قطاعي الصناعة والخدمات مكانا الصدارة إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية ولاسيما في مجال المحروقات وكذلك بعض المنتجات الصناعية الأخرى مثل المنتجات الصيدلانية، التي عرفت انتعاشا منذ سنة 1999، حيث قامت شركة صيدال بإنجاز مشروع لإنتاج الدواء بمبلغ

15 مليون دولار بالشراكة مع الشركة السعودية، ومع بعض الشركات الأمريكية فايزر، باكستار ويلي بمبلغ 100 مليون أورو.<sup>1</sup>

أما عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلال نفس الفترة، فإنها لم تحض إلا بنصيب متواضع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ عدد المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية 41 مشروع ونسبة 9.3% من إجمالي المشاريع، وقيمة 10254 مليون دج، أي بما نسبته 3.6% من إجمالي قيمة المشاريع الأجنبية، في حين استقطب قطاع التجارة 18 مشروعاً، أي بما نسبته 4%، ورغم أهمية كل من قطاع الفلاحة، السياحة والصحة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها سجلت أرقاماً محتشمة، حيث بلغت نسبة المشاريع فيها حوالي 3.9%، 3.6% و 0.7% على التوالي.

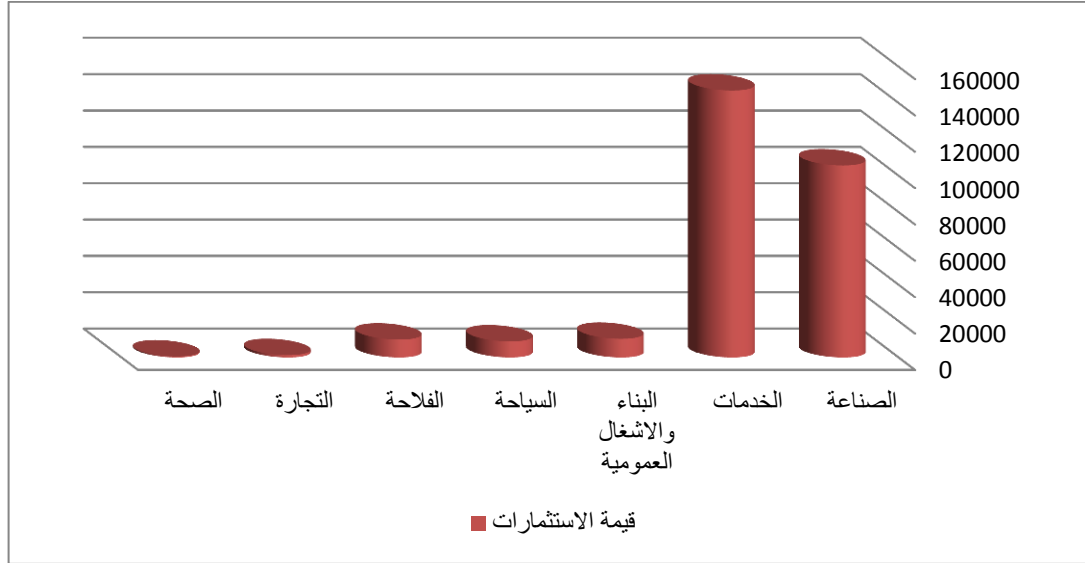
وفي السنوات الأخيرة من الفترة السابقة، وبداية الفترة 2002-2016، شهد قطاع الاتصالات حيوية وانتعاشاً كبيراً خاصة عندما تم إعادة هيكلته في سنة 2000 من خلال قانون حدد ونظم صلاحية كل من البريد والاتصالات، وكذلك فتح الباب أمام دخول الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع. حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الاتصالات خلال الفترة 2000-2005 حوالي 260627 مليون دينار جزائري، أي بما نسبته حوالي 46% من إجمالي تدفقاته في القطاعات الاقتصادية.

أما فيما يخص باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلال الفترة 2002-2016، فنجد أن قطاع الصناعة استحوذ على أكثر من 60% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية، أما في المركز الثاني فقد جاء قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا من حيث عدد المشاريع، والتي بلغت 137 مشروعاً أي بما نسبته 16.67%.

أما فيما تعلق بكل من قطاع النقل، الزراعة، السياحة، الصحة والاتصالات ورغم مكانتها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها استقطبت استثمارات أجنبية بنسب ضعيفة سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو قيمتها.

<sup>1</sup> محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 217

الشكل رقم (04): يبين الرسم البياني قيمة الاستثمارات عبر مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993-2001



المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

المبحث الثالث: النموذج القياسي لقياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار المحلي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا و واقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين تم اختيارهما على أساس نسبة مساهمتهما في الاقتصاد الجزائري هذه من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بهما، وفيما يلي بيان المتغيرات تقدير النموذج لمستخدم في هذه الدراسة:

الجدول رقم (05): متغيرات الدراسة القياسية مصادر البيانات

الرمز	التسمية	تعريف	موقع	الوحدة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	فهو ذلك الاستثمار الذي يقيمه المستثمر الأجنبي خارج حدوده الجغرافية، ومن ثم يقوم بإدارته والأشراف عليه إما كلياً أو جزئياً، وبنسبة تغطي له الحق في المشاركة في إدارة المشروع بغرض تحقيق الأرباح .	قاعدة بيانات البنك الدولي <a href="http://www.data.albankaldawli.org">www.data.albankaldawli.org</a>	مليار دولار
DI	الاستثمار المحلي	يمثل الاستثمار المحلي الاستثمار للمدخرات المحلية، حيث أن معظم الزيادة الحاصلة في الدخل يفترض أن توجه نحو الاستهلاك وزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي <a href="http://www.data.albankaldawli.org">www.data.albankaldawli.org</a>	مليار دولار

المصدر : من إعداد الطالبات

المطلب الثاني : نموذج الانحدار الذاتي المتجه

### Estimation of Vector AutoRegressive Model VAR

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي من أكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات كما انه يعد امتداداً طبيعياً من نموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير إلى السلاسل الزمنية الحركية متعددة المتغيرات ، يستفاد من نموذج VAR في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية كذلك في التنبؤ إذ يتفوق التنبؤ باستخدام نموذج VAR على ما في السلاسل أحادية المتغير ذلك لأن هذه النماذج تتكون من منظومة من المعاملات، وأن لكل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير

الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية الأخرى في منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل، وعليه يمكن القول عن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.<sup>1</sup>

### أولاً: تعريف بنموذج VAR

إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج. إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات في عينة مختارة مقاسه ضمن الفترة الزمنية نفسها.<sup>2</sup>

كلمة الانحدار الذاتي Autoregressive تعني في الاقتصاد القياسي أن النموذج المراد تقديره يحتوي على قيم مختلفة زمنياً للمتغير التابع كأحد المتغيرات المستقلة أنظر النموذج التالي:<sup>3</sup>

$$\text{Consumption}_t = \beta_1 + \beta_2 \text{income}_t + \beta_3 \text{consumption}_{t-1} + u_t$$

المعادلات أدناه تعكس النموذج الأساسي للانحدار الذاتي المتجه VAR:

$$Y_1t = a_1 + \sum \beta_1 y_1t-j + \sum \delta_1 y_2t-j + u_1t$$

$$Y_2t = a_2 + \sum \beta_2 y_1t-j + \sum \delta_2 y_2t-j + u_2t$$

من خلال هذا النموذج البسيط الذي يحتوي على متغيرين فقط هما  $(y_1 - y_2)$  نستطيع تحديد أربعة اتجاهات لسلوك هاتين الدالتين، بعبارة أخرى نستطيع تحديد أربعة أنواع من العلاقة السببية بين هذين المتغيرين وكما يلي:

✓ علاقة من اتجاه واحد إذا كان  $(y_2)$  من المعادلة (1) معنوي وان  $(y_1)$  من المعادلة (2) غير معنوي.

✓ علاقة من اتجاه واحد إذا كان  $(y_2)$  من المعادلة (1) غير معنوي وان المعادلة (2) معنوي.

<sup>1</sup> صفاء يونس الصفراوي، مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط لليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي var، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (14) 2008، ص 16-17

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص 21

<sup>3</sup> عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، سنة

2015، ص 102-103

✓ علاقة ذات اتجاهين إذا كان (y2) من المعادلة (1) معنوي وأن (y1) من المعادلة (2) معنوي أيضا. إذا كان (y2) من المعادلة (1) غير معنوي وأن (y1) من المعادلة (2) غير معنوي أيضا.

### ثانيا: التكامل المشترك Co-integration Test:

يعد كرانجر 1969 أول من أشار إلى مفهوم الاندماج المشترك إذ عرفه على أنه علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات، ومن ثم وسع هذا المفهوم كل من كرا نجر ولينكل 1987 وكذلك جوها نسن (1988, 1991, 1994) إذ يطلق على السلسلة أنها ذات اندماج من الرتبة d إذا استقرت السلسلة بعد أخذ d من الفروقات، فمثلا إذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول لها، فيطلق عليها أنها اندماج من الرتبة الأولى، وهكذا.

إن تحليل الاندماج المشترك الذي قدمه كرانجر ولينكل يقوم على انه إذا كانت بيانات المتغيرين X و Y ذات اندماج من الدرجة نفسها، وإذا كان بالمكان توليد تراكيب خطية من سلسلة البواقي الناتجة عن النموذج للعلاقة الخطية بين المتغيرين ذات اندماج من الدرجة الصفرية  $I(0)$ ، وعليه فهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأمد، أما جوها نسن فقد أعطى تحليل أكثر شمولا من اختبار كرا نجر ولينكل لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين،

إن وجود الاندماج المشترك بين السلاسل الزمنية يؤدي إلى تقديرات مزيفة لمعاملات الانحدار المقدرة، وعليه يتطلب إضافة مقدار الخطأ إلى المعادلات، وهو ما يسمى نموذج متجه تصحيح الخطأ.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النموذج وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة أو الإستقرارية Stationary واتجاهات التكامل المشترك

<sup>1</sup> صفاء يونس الصفاوي، مزلم محمد يحي، مرجع سبق ذكره، ص 19-20

Co-integration وتقنية متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس المحددات في المدى الطويل وغيرها. وسيتم في هذا البحث اعتماد الخطوات الآتية في القياس:

### أولاً: اختبارات جذر الوحدة أو الاستقرارية: Unit Roots or Stationary Tests

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقديرات النموذج القياسي باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) باختباره أحد الاختبارات المهمة المستخدمة في تشخيص بيانات السلاسل الزمنية، الذي يحتوي على اختبارين أساسيين هما: اختبار ديكي-فولر (Dickey and Fuller) واختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron). حيث يقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

**فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة يعني، عدم استقرار السلسلة الزمنية.

**الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند المستوى المعنوي 5% حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرية البديلة، وبلاستعانة ببرنامج Eviews10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

### الجدول رقم (06): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	المتغيرات
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
-5.8905 (0.00000)	-5.7392 (0.0006)	-5.7868 (0.0001)	-0.9907 (0.2793)	-2.3252 (0.4058)	-2.3430 (0.1676)	I(1)	FDI
-2.7007 (0.0093)	-2.9920 (0.1554)	-3.0984 (0.0408)	0.5777 (0.8292)	-1.1432 (0.8997)	-0.5090 (0.8730)	I(1)	DI

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10، الملحق (02)

ثانيا: تحديد فترات الإبطاء الزمني :

قبل تقدير معادلة النموذج أشعة الانحدار الذاتي var ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج بالاستعانة باختبار (VAR LAG ORDER SELECTION CRITERIA) والذي يرتكز معيار AIC ومعيار Sc. لتحديد طول فترة التخلف المثلى في النموذج يجب اختيار القيم الصغرى للمعيارين.

الجدول رقم (07): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-267.2121	NA	4.68e+08	25.63925	25.73873	25.66084
1	-221.2032	78.87238*	8594096.*	21.63840*	21.93684*	21.70317*
2	-220.4100	1.208711	11836435	21.94381	22.44120	22.05176
3	-218.0764	3.111490	14356630	22.10252	22.79886	22.25364
4	-213.7983	4.889221	14925391	22.07603	22.97134	22.27034

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام Eviews10

يبدو جليا من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه بأن درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعيارى Schwaez, Akaike هي الدرجة الأولى مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج (VAR) هو 1.

ثالثا: اختبار جوهانسن-جسلس Johansen-Juselius cointegration test

يوجد هناك العديد من الطرق لاختبار وجود التكامل المشترك، ولكن هنا سيتم الاكتفاء باستخدام طريقة فقط وهي جوهانسن-جسلس (Johansen-Juselius cointegration test).

يعد هذا الاختبار من إحدى الطرق المستخدمة في اختبار وجود التكامل المشترك في السلاسل الزمنية. فمن ضروريات التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، ولغرض تحديد نوع الرتبة  $order of integration$  استخدمنا اختبار ADF المتعلق بجذر الوحدة، وللقيام بهذا الاختبار في برنامج Eviews وحب علينا إتباع الخطوات التالية:

- تحديد نوع الرتبة سواء كان من نوع  $I(0)$  أو  $I(1)$  وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة سواء بطريقة ADF أو PP للمتغيرات الداخلة في التحليل.
- تحديد عدد فترات التخلف الزمني للنموذج المطلوب اختباره ويتم ذلك باستخدام طريقة AIC or SBC criteria، الطريقة الأكثر شيوعاً في تحديد عدد فترات التخلف الزمني هو من خلال تقدير نموذج VAR متضمناً جميع المتغيرات عند المستوى Level، أي البيانات الأصلية دون إجراء أي تغيير عليها، أيضاً يجب اختيار عدد كبير من فترات التخلف الزمني مثل 12 ومن ثم البدء بالتنازل إلى الصفر، لكل نموذج مقدر نبحث عن أقل قيمة لـ AIC or SBC وبالتالي النموذج الذي يحتوي على أقل قيمة لهما سيتم اختياره.
- اختيار النموذج الملائم للعناصر المحددة في اختبار جوهانسن في نظام المتغيرات المتعددة .

الجدول رقم (08): نتائج اختبار التكامل المشترك لطريقة جوهنا نسن

Date: 06/16/21 Time: 18:43				
Sample (adjusted): 1997 2019				
Included observations: 23 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DI FDI				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.441532	14.53212	15.49471	0.0694
At most 1	0.048079	1.133278	3.841466	0.2871
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.441532	13.39884	14.26460	0.0682
At most 1	0.048079	1.133278	3.841466	0.2871
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

رابعا: تقدير نموذج VAR:

إن هذا الاختبار يعتمد في منهجيته على وجود العديد من المتغيرات الداخلية، وأن كل متغير داخلي يتأثر بقيمته المتخلفة وبالقيم المتخلفة لكل المتغيرات الداخلية الأخرى.

وعليه سوف سيتم تقدير النموذج VAR(1) نظرا لأن درجة التأخير كانت درجة واحدة. أعطت نتائج تقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR(1) المقدرات التالية:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير النموذج

Vector Autoregression Estimates		
Date: 06/16/21 Time: 18:43		
Sample (adjusted): 1996 2019		
Included observations: 24 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	DI	FDI
DI(-1)	0.912735 (0.03693) [ 24.7133]	1.666057 (7.02320) [ 0.23722]
FDI(-1)	0.003268 (0.00099) [ 3.34009]	0.620566 (0.18603) [ 3.33586]
C	1.368258 (1.51184) [ 0.90503]	489.8999 (287.493) [ 1.70404]
R-squared	0.980006	0.453160
Adj. R-squared	0.978101	0.401080
Sum sq. resids	305.7807	11057420
S.E. equation	3.815886	725.6334
F statistic	514.6452	8.701227
Log likelihood	-64.59230	-190.5412
Akaike AIC	5.632692	16.12844
Schwarz SC	5.779948	16.27569
Mean dependent	41.32083	1370.208
S.D. dependent	25.78613	937.6329
Determinant resid covariance (dof adj.)		5026072.
Determinant resid covariance		3848086.
Log likelihood		-250.0661
Akaike information criterion		21.33884
Schwarz criterion		21.63335
Number of coefficients		6

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي أن معامل جودة التوفيق لكل من DI و FDI على التوالي هي  $R=0.98$ ،  $R=0.4531$  وهذا يدل على القوة التفسيرية للنموذج، وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية كبيرة

خامسا: اختبار سببية كرا نجر

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية الممتدة 1995-2019

شكل رقم (05): نتائج اختبار كرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 06/20/21 Time: 19:19  
Sample: 1995 2019  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DFI does not Granger Cause DI	24	11.1562	0.0031
DI does not Granger Cause DFI		0.05627	0.8148

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على Eviews10

ومن خلال نتائج اختبار كرانجر للسببية المعروضة في الشكل أعلاه يمكن أن نقبل النتائج القائلة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب في الاستثمار المحلي (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.03 أقل بكثير من 0.05)
- الاستثمار المحلي لا يسبب في الاستثمار الأجنبي المباشر

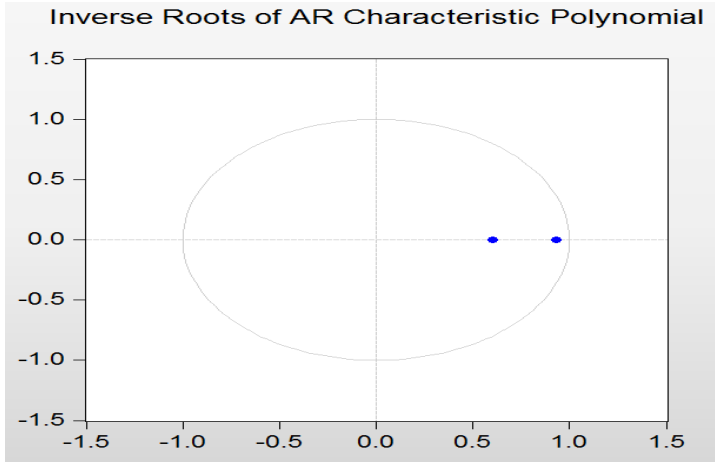
ومنه وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

### سادسا: اختبار كفاءة النتائج لنموذج VAR

1- اختبار استقرارية النموذج : نقوم باختبار استقرارية النموذج عن طريق استخدام

$l'$ inverse des racines associés

الشكل (06): نتائج اختبار استقرارية النموذج



Roots of Characteristic Polynomial  
Endogenous variables: DI DFI  
Exogenous variables: C  
Lag specification: 1 1  
Date: 06/17/21 Time: 11:55

Root	Modulus
0.930310	0.930310
0.602990	0.602990

No root lies outside the unit circle.  
VAR satisfies the stability condition.

لقد بينت نتائج الشكل (06) أن مجموع المعاملات أقل من الواحد، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين، إذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم لدراسة علاقة الاستثمار المحلي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مستقر تماما.

### 2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Beta

من خلال الجدول يظهر لنا بأن قيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية Jarque-Beta تساوي 0.1907 هي أكبر من 0.05 (5%).

إذن، فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا جيد.

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 06/17/21 Time: 11:56				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 24				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.754406	2.276516	1	0.1313
2	-0.063342	0.016049	1	0.8992
Joint		2.292565	2	0.3178
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.885242	3.554136	1	0.0594
2	3.518134	0.268463	1	0.6044
Joint		3.822598	2	0.1479
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	5.830652	2	0.0542	
2	0.284511	2	0.8674	
Joint	6.115163	4	0.1907	

\*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام Eviews10

### 3- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينهما نظرا لان هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعلمات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H0)

الجدول رقم (11): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 06/17/21 Time: 12:49						
Sample: 1995 2019						
Included observations: 24						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.419758	4	0.8408	0.352058	(4, 36.0)	0.8409
2	4.821001	4	0.3062	1.252503	(4, 36.0)	0.3065
3	3.871155	4	0.4237	0.992656	(4, 36.0)	0.4240
4	0.800832	4	0.9383	0.196920	(4, 36.0)	0.9384
5	5.075632	4	0.2796	1.323304	(4, 36.0)	0.2800
6	4.941314	4	0.2934	1.285896	(4, 36.0)	0.2937
7	14.49647	4	0.0059	4.316730	(4, 36.0)	0.0059
8	2.586587	4	0.6292	0.651683	(4, 36.0)	0.6294
9	9.530823	4	0.0491	2.644272	(4, 36.0)	0.0493
10	6.321973	4	0.1764	1.676966	(4, 36.0)	0.1767
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.419758	4	0.8408	0.352058	(4, 36.0)	0.8409
2	5.305515	8	0.7245	0.654714	(8, 32.0)	0.7263
3	10.99197	12	0.5296	0.922304	(12, 28.0)	0.5387
4	14.92045	16	0.5305	0.927276	(16, 24.0)	0.5526
5	25.60327	20	0.1793	1.417832	(20, 20.0)	0.2209
6	31.91666	24	0.1291	1.507473	(24, 16.0)	0.1998
7	55.77057	28	0.0014	3.560366	(28, 12.0)	0.0121
8	79.02427	32	0.0000	7.514356	(32, 8.0)	0.0028
9	77.26451	36	0.0001	4.290796	(36, 4.0)	0.0821
10	NA	40	NA	NA	(40, NA)	NA

\*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من إعداد الطالبات باستخدام Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) ل Fstatistic 0.1767، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بان النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

#### 4-دوال الاستجابة وتحليل التباين

إن نماذج الانحدار الذاتي VAR تسمح بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس اثر التغير المفاجئ في متغيرة ما على باقي المتغيرات

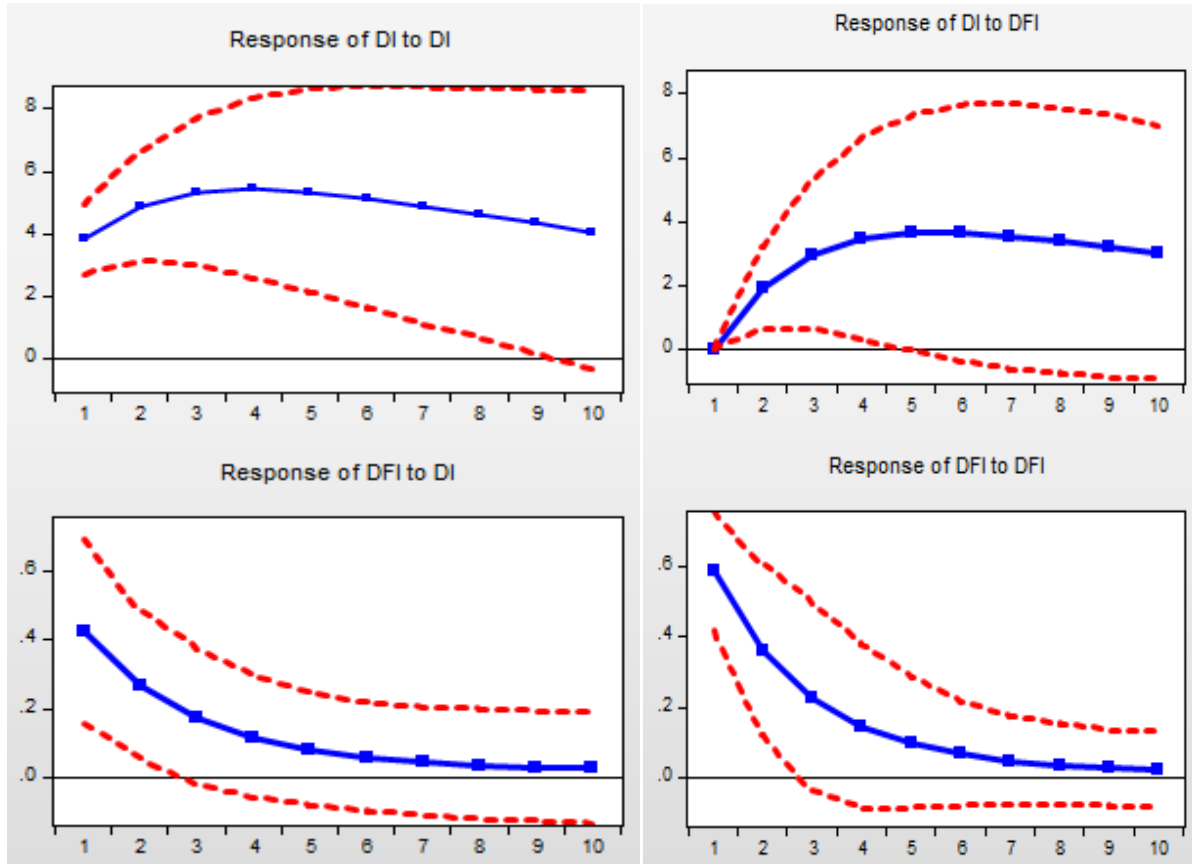
- تحليل الصدمات : يسمح لنا هذا التحليل للصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، حيث سيتم تطبيق الصدمات في الفترات الثلاث الأولى بالنسبة لكل متغير على حدى.

الجدول رقم (12): نتائج تحليل الصدمات العشوائية

Response of DFI:			Response of DI:		
Period	DI	DFI	Period	DI	DFI
1	0.425876 (0.13476)	0.587515 (0.08480)	1	3.815886 (0.55078)	0.000000 (0.000000)
2	0.270641 (0.10820)	0.364592 (0.12130)	2	4.874442 (0.88144)	1.919709 (0.63805)
3	0.176072 (0.09888)	0.229451 (0.13341)	3	5.333394 (1.19705)	2.943489 (1.17192)
4	0.118150 (0.08849)	0.147294 (0.11708)	4	5.443289 (1.44334)	3.436358 (1.58844)
5	0.082388 (0.08147)	0.097130 (0.09408)	5	5.354333 (1.62960)	3.617766 (1.86566)
6	0.060048 (0.07905)	0.066303 (0.07480)	6	5.156290 (1.77547)	3.619435 (2.01857)
7	0.045854 (0.07927)	0.047176 (0.06258)	7	4.902532 (1.90035)	3.520230 (2.07921)
8	0.036624 (0.08002)	0.035141 (0.05660)	8	4.624540 (2.01716)	3.367182 (2.08103)
9	0.030432 (0.08019)	0.027417 (0.05428)	9	4.340646 (2.13127)	3.188166 (2.05168)
10	0.026117 (0.07947)	0.022326 (0.05335)	10	4.061295 (2.24256)	2.999534 (2.01088)

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي Eviews10

الشكل رقم (07): رسم بياني لتحليل الصدمات العشوائية



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي Eviews10

- ✓ تحدث استجابة للاستثمار المحلي (DI) بقيمة 1.91% في الفترة الثانية لتستمر بزيادة إلى الفترة الخامسة بـ 3.61%، ويبدأ الأثر في التنازل إلى الفترة الأخيرة 2.99%.
- ✓ تحدث استجابة عند إحداث صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر DFI خلال الفترة الأولى بمقدار 0.42% نلاحظ استجابة فورية لـ DI ويستمر الأثر في التلاشي خلال الفترات العشر التي تليها.

#### • دراسة تحليل التباين:

إن الغرض من تفكيك التباين هو معرفة مدى مساهمة كل تجديدة في تباين الخطأ التنبؤ أو تحديد نسبة التباين التي تسببها متغير ما في نفسه وفي المتغيرات الأخرى، إذن يمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها وذلك من خلال قراءتنا لبيانات الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): جدول يوضح نتائج تحليل تباين الأخطاء

Variance Decomposition of DI:			
Period	S.E.	DI	DFI
1	3.815886	100.0000	0.000000
2	6.481239	91.22687	8.773130
3	8.894699	84.39069	15.60931
4	10.97969	79.96081	20.03919
5	12.74012	77.05254	22.94746
6	14.21261	75.07579	24.92421
7	15.44102	73.68629	26.31371
8	16.46662	72.68059	27.31941
9	17.32499	71.93423	28.06577
10	18.04568	71.36832	28.63168

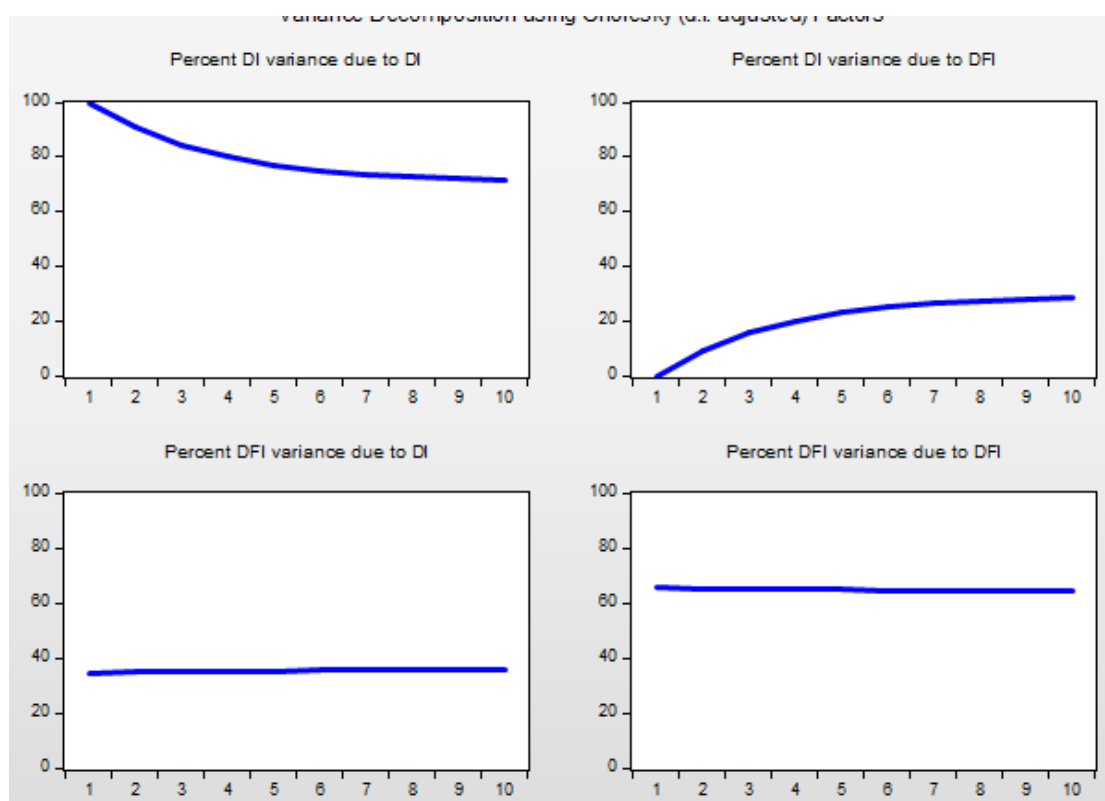
  

Variance Decomposition of DFI:			
Period	S.E.	DI	DFI
1	0.725633	34.44537	65.55463
2	0.855989	34.74963	65.25037
3	0.903530	34.98647	65.01353
4	0.923050	35.16077	64.83923
5	0.931796	35.28562	64.71438
6	0.936080	35.37489	64.62511
7	0.938389	35.43980	64.56020
8	0.939760	35.48829	64.51171
9	0.940653	35.52567	64.47433
10	0.941280	35.55532	64.44468

Cholesky Ordering: DI DFI

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي Eviews10

الشكل رقم(08): رسم بياني لنتائج تحليل تباين الأخطاء



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي Eviews10

- الفترة الأولى: DI تتسبب بـ 100% في تباين الخطأ لتبنيها، وان DFI تتسبب بـ 65.55% في تباين الخطأ لتبنيها، وبـ 34.44% في تباين الخطأ DI.
- الفترة الثانية: DI تتسبب بـ 91.22% في تباين الخطأ لتبنيها، وبـ 8.77% في تباين خطأ DFI، أما DFI تتسبب بـ 65.25% في تباين الخطأ لتبنيها، وبـ 34.74% في تباين الخطأ DI .
- الفترة الثالثة: DI تتسبب بـ 84.39% في تباين الخطأ لتبنيها، وبـ 15.60% في تباين الخطأ DFI. في حين 65.01% في تباين الخطأ لتبنيها، وبـ 34.98% في تباين الخطأ DI.

خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل حاولنا في البحث على إيجاد طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة ما بين 1995-2020، حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة، إذا قمنا بتعرف على المتغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلى التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك الذي من مراحله اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائج غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ثم أجرينا اختبار لنموذج VAR وأظهرت النتائج أن إحصائية فيشر  $F$  أكبر من قيمة الحد العلوي أي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أثبتت الدراسة بحسب اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي قبول فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا جيد، ومن خلال نتائج تقدير النموذج القياسي توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ من اختبار اتجاه أحادي السببية لكرا نجر فان الاستثمارات الأجنبية تسبب في تفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي.
- ✓ أسفرت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية عن وجود استجابات معنوية غير متبادلة بين متغير الاستثمار المحلي ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، أما نتائج تحليل وتفكيك التباين أظهرت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب معتبرة في تباين خطأ التنبؤ للاستثمار المحلي، في حين أن هذا الأخير كانت مساهمته في تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ضعيف.

الخاتمة

خاتمة:

حاولت هذه لدراسة أن تناقش هذا الموضوع وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد الفترة الزمنية 1995-2020، وسنستعرض في نهاية هذا البحث اختبار صحة لفرضيات والإجابة عن الإشكالية لنخرج عن أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة ونختتمها بعرض آفاق الدراسة .

أولا اختبار فرضيات الدراسة:

1- غلى الرغم من الدعم الكبير من الدولة للاستثمار المحلي من خلال تحسين مناخه عن طريق منح المزايا للمستثمرين المحليين إلا انه لم يساهم في الرفع من نسبة تدفقات إلى الداخل، وهذا راجع لضعف القدرة الاستخدامية للموارد في الاقتصاد الوطني وعدم نجاعة السياسات الاستثمارية المنتهجة لافتقادها إلى التوجيه الجيد والفعالية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بثبات حجم الاستثمار المحلي بالرغم من توفر الفرص والإمكانيات المتاحة .

2- مازالت سياسة جذب الاستثمارات في الجزائر ترهن على محددات الجيل الأول لمناخ الاستثمار في الموقع الجغرافي بتوفر اليد العاملة الرخيصة وتوفر المواد الأولية، ومن خلال الأحداث التي تجاوزتها أصبحنا اليوم نتكلم عن الجيل الثاني من محددات مناخ الاستثمار التنافسي الجاذب للاستثمار الأجنبي وما يتطلبه من تكوين عالي للرأس المال البشري الذي يحفز على الإبداع والابتكار باعتباره من أهم المصادر الجاذبة وكذا البنية التحتية المتطورة بجهاز بنكي وإداري فعال وهذا ما يفسر النتائج المتدنية في الجزائر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي تعرف بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم التدفقات العالمية .

3- لا توجد علاقة معنوية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع لضعفه وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر، ما ينفي صحة الفرضية الثالثة التي تقول أنه يوجد تأثير إيجابي للاستثمار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، ويستوجب على الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن لا تطغى على تلك الجهود الهادفة إلى تنمية الاستثمار المحلي وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة القائلة يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا-أثر المزاحمة- على الاستثمار المحلي .

يمكن اختصار الإجابة عن الفرضيات في :

ثانيا: نتائج الدراسة :

لقد أفضت الدراسة لهذا البحث بمجموعة من النتائج شكلت في عمومها إجابات واضحة ومحددة للأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية الأم يمكن أن نجملها في ما يلي:

1- لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من الجهود المتتالية في سبيل تطويره، كذلك غياب الوعي الاستثماري لدى أغلب المواطنين.

2- أظهرت البيانات أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تركز في قطاعات معينة أهمها قطاع الصناعة والطاقة وإهمال قطاعات أخرى مثل الفلاحة والصحة.

3- شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تطورا من حيث نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة ، لكن يبقى قطاع المحروقات أهم القطاعات الجاذبة لما يكتسبه من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول العربية المستقطبة والاقتصاد الدولي .

4- إن الأثر الإيجابي الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يكمن في زيادة نسبة الشراكة بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الأجنبية خاصة في مشاريع خارج قطاع المحروقات .

5- الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل بطيء بالاستثمار المحلي وتربطه مقومات أخرى ومؤثرات أخرى، حيث لا يمكن اعتبار الاستثمار المحلي ركيزة أساسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مقومات ومعطيات تفوق ارتباطه بالاستثمار المحلي ومن بين هذه المحددات البنية التحتية والقوانين والأنظمة وسعر الصرف واليد العاملة وطبيعة السوق وغيرها.

7- يتأثر الاستثمار المحلي بالتحركات والزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه كلما توسعت الاستثمارات الأجنبية فإن ذلك يدعو إلى تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة النشاطات إما بشكل استثمارات موازية ومكملة أو استثمارات منافسة.

8- كما نضيف أن الاستثمار الأجنبي المباشر قادر على أداء دور بناء في عملية التنمية في الجزائر عن طريق تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات والكفاءة العلمية، ويؤكد الواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان بالفعل عاملا مهما في تطوير قطاع المحروقات في الجزائر، ألا أن تمركز أغلب الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط، وبالتالي حساسيته المفرطة للتقلبات والصدمات الخارجية نتيجة التقلبات المتتالية لأسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، وفي الأخير لعل التحدي الأهم من الناحية الاقتصادية الذي يواجه الجزائر يمكن من وجهة نظرنا في كيفية التقليل من التركز القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن نتائج الدراسة القياسية نذكر :

- ❖ عدم وجود تكامل مشترك بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ و من خلال نتائج اختبار السببية لكرنا نجر تبين أنه يوجد علاقة ذات الاتجاه الواحد بين متغيرات الدراسة (الاستثمارات الأجنبية تسبب في تفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي).
- ❖ كما أسفرت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفورية عن وجود استجابات معنوية غير متبادلة بين متغير الاستثمار المحلي و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، أما نتائج تحليل وتفكيك التباين أظهرت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب معتبرة في تباين خطأ التنبؤ للاستثمار المحلي، في حين أن هذا الأخير كانت مساهمته في تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ضعيف.

ثالثا: التوصيات :

بعد البحث والتقصي في الدراسات الحديثة وإجراء تطبيقات كمية ترتب عليها الحصول على تقديرات من بيانات سنوية لفترة زمنية معينة يمكن إبداء بعض المقترحات والتوصيات من أهمها:

- 1- تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، وذلك من خلال القضاء على كل أشكال الفساد الإداري، والإجراءات البيروقراطية، وتبسيط التشريعات وإضفاء الشفافية على المعاملات، والعمل على إدخال التكنولوجيا إليها.
- 2- إلغاء تعدد وكثرة القوانين والعمل على تجنب تعارضها، مع تقسيم الأدوار وتوضيح الاختصاصات والصلاحيات، لتجنب تداخل الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار.
- 3- قيام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بمسح ميداني يشمل كل الشركات المستثمرة في الجزائر وذلك بشكل مستمر، للتعرف على معوقات الاستثمار، والإسراع لمعالجتها.


- 4- منح الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافز والمزايا التفصيلية، وربطها بالأولويات الاقتصادية الخاصة بالتركيز على استهداف القطاعات المراد تنميتها.
- 5- بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية وتوفر بشكل دوري ومنتظم مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الجزائر، والتي يحتاجها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.
- 6- على الحكومة الجزائرية سن قوانين أكثر للاستثمار المحلي، من أجل التشجيع والتأثير أكثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية .
- 7- تقوية الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب خارج قطاع المحروقات مما يعزز نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وذلك بالترويج لفرص الاستثمار المتاحة من خلال تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، و تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية و إنشاء مكاتب ترويج للأشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- 8- النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة وليس غاية، وبالتالي التركيز على تعظيم الاستفادة منه، والعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من وراء جذبها، والتي منها توجيهه نحو تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي، ومحاولة التفاعل معه من خلال الروابط الأمامية والخلفية، وأن يكون له دور تكاملي معه في ما يفيد الاقتصاد الوطني.

#### رابعا: آفاق الدراسة

وعلى ضوء ما ورد ضمن هذه الدراسة يمكننا تصور آفاق للبحث، يمكن أخذها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع والبحث فيها، نوردها فيما يلي:

- الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري.
  - دور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
  - الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية قطاع السياحة في الجزائر.
  - الأداء اللوجستي ودوره في تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- وفي الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية، ثم إن أي تقصير ورد في متن الدراسة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا.

- تم بتوفيق من الله عز وجل -



# قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

- 1- عمر صخري ،تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات جامعة الجزائر 1986.
- 2- محمد مطر،إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية،جامعة الدراسات العليا الأردنية،الطبعة الرابعة عمان،دار وائل للنشر سنة 2006.
- 3- جيل برتان ، الاستثمار الدولي، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويد، بيروت 1970.
- 4- محمد مروان السمان ، محمد ظافر محبك ، أحمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،1998.
- 5- عمار حمد خلف،تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد ،الطبعة الأولى،سنة 2015

ب-المذكرات والأطروحات:

- 1- عبد الحق طير، واقع الاستثمار الأجنبي وتحدياته في الدول العربية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات للحصول على شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات ،جامعة الوادي،الجزائر،2011-2012.
- 2- مريم رصاص، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار المباشر في الجزائر 1990-2014،مذكرة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات ،جامعة الوادي، الجزائر ،السنة 2014-2015.
- 3- عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص النقود المالية ،جامعة الجزائر ،السنة الدراسية 2007.
- 4- العايب فائزة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة، الجزائر ، السنة الدراسية 2018-2019.
- 5- نصر حميداتو، ولد محمود عيسى محمد محمود، عقبة عبد اللاوي، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1999-2014،حوليات جامعة بشار، العلوم الاقتصادية،العدد20.
- 6- منصور الزين،آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2005-2006.

- 7- الطاهر عزي وآخرون، النوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1996-2018 ، مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- 8- قريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، سنة 2015.
- 9- لعشاش عز الدين، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار ،مذكرة ماستر ،ميدان الحقوق ، تخصص قانون أعمال ،السنة 2017\_2018 ،جامعة المسيلة ، الجزائر.
- 10- صياد شهيناز ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،وهران،الجزائر، 2013.
- 11- بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان 2007.
- 12- بن داودية وهيبية،واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة ( 1995-2004)مع التركيز على الجزائر ،مصر ،المغرب ،تونس ،مذكرة الماجستير، الشلف، الجزائر،2005.
- 13- كريمة قويدري ،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تلمسان، الجزائر،2011.
- 14- فارس فوضيل ، الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول النامية -حالة الجزائر- رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1998.
- 15- سحنون فاروق ،قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ،جامعة سطيف، الجزائر، السنة 2009-2010.

- 16- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي -مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، مخبر تسيير المؤسسات والرأسمال الاجتماعي MECAS ، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان ، الجزائر ،السنة الدراسية 2010-2011.
- 17- لعماري وليد، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،مذكرة ماجستير في القانون ، فرع قانون الأعمال ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة 2010-2011.
- 18- خالص إلهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي -إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990-2013)، مذكرة ماستر، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة أم البواقي ،الجزائر، السنة 2014-2015.
- 19- شريط زينة، محروق بشرى، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018 ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية ، جامعة ميله ، الجزائر، السنة 2019-2020.
- 20- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 21- شيخة عبد الرؤوف والعياشي أسامة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة ما بين (1980-2015 )، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي، جامعة المسيلة، الجزائر، السنة 2016-2017.

### ج- المجلات :

- 1- علي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الواحد و الثلاثون ، 2004.
- 2- بونقاب مختار، زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من التبعية للمحروقات ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ISSN:2543-3911- العدد الثالث /مارس 2018.
- 3- عماري زهير، حافظ الأمين بوزيدي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL للفترة 1994-2014، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الرابع والخمسون 2018 ،المسيلة، الجزائر.

- 4- نصر حميداتو، ولد محمود عيسى محمد، عقبة عبد اللاوي ، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة قياسية للفترة 1999-2014، حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية،الجزائر، العدد20.
- 5- منصوري الزين ،واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 02.
- 6- فاروق خلف، المكى دراجي ، الإطار القانوني للاستثمار ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني ،مجلة الحقوق والحريات على حركة،قسم الحقوق ،جامعة حمه لخضر الوادي ،الجزائر، العدد الثالث ديسمبر 2016.
- 7- حدة رايس، كرامة مروة ،تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ،العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة بسكرة ، الجزائر.
- 8- خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة -جامعة يحي فارس -المدينة - كلية العلوم الاقتصادية، العدد 07 جانفي 2017.
- 9- فاطمة الزهراء بوعراب ، بونوة شعيب ،انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار في واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بشار، Revue du Lareiid ، N°03; ، Septembre 2016، العدد 133.
- 10- رحيم حسين ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989-2009 ،دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40، العدد 02، سنة 2013.
- 11- بن لكحل محمد أمين ، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر ،تونس، المغرب -مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة ،جامعة يحي فارس، المدينة ،العدد 07، جانفي 2017.
- 12- صفاء يونس الصفاوي،مزامح محمد يحي،تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط لليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتيvar،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية(14) 2008.

د- ملتقيات :

1- فريدة مزياي، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، الملتقى لدولي الخامس حول: دور وكالة الجماعات المحلية في الدول المغاربية لمنعقد يومي 03/04 ماي 2009 من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، الجزائر.

هـ- الجرائد ومؤتمرات:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 السنة الخامسة والخمسون، بتاريخ الاربعا 30 شعبان عام 1439 هجري و 16 مايو 2018 م

1- فرج عبد العزيز عزت وإيهاب عز الدين ندم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، مؤتمر دولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مايو 1999.

هـ- مواقع إلكترونية :

1- الموقع "baytdz.com" / http: // " مفهوم- الاستثمار ? 29209 = id ، اليوم 2021/05/24، الساعة 11:14.

# قائمة الملاحق

5	30 شعبان عام 1439 هـ 16 مايو سنة 2018 م
<p>تخضع كل المعاملات التي تتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية إلى الحقوق والرسوم التي ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول بهما.</p>	<p>- وبمقتضى القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني،</p>
<p><b>المادة 4 :</b> يمكن أن تكون الاستثمارات الداعمة لأنشطة التجارة الإلكترونية موضوع تدابير تنفيذية طبقا للتشريع المعمول به.</p>	<p>- وبمقتضى القانون رقم 13-15 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 والمتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، لاسيما المادتان 32 و 33 منه.</p>
<p><b>المادة 5 :</b> تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الإلكترونية في العتاد والتجهيزات والمنتجات الحساسة المحددة عن طريق التنظيم المعمول به، وكذا كل المنتجات و/أو الخدمات الأخرى التي من شأنها المساس بمصالح الدفاع الوطني والنظام العام والأمن العمومي.</p>	<p>- وبمقتضى القانون رقم 04-18 المؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية،</p>
<p><b>المادة 6 :</b> يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :</p>	<p>- وبعد رأي مجلس الدولة،</p>
<p><b>التجارة الإلكترونية :</b> النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني، عن طريق الاتصالات الإلكترونية.</p>	<p>- وبعد مصادقة البرلمان،</p>
<p><b>العقد الإلكتروني :</b> العقد بمفهوم القانون رقم 02-04</p>	<p><b>يصدر القانون الآتي نصه :</b></p>
<p>المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ويتم إبرامه عن بعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه بالجوء حصريا لتقنية الاتصال الإلكتروني.</p>	<p><b>الباب الأول</b></p>
<p><b>المستهلك الإلكتروني :</b> كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني ب عوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي.</p>	<p><b>أحكام عامة</b></p>
<p><b>المورد الإلكتروني :</b> كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية.</p>	<p><b>المادة الأولى :</b> يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات.</p>
<p><b>وسيلة الدفع الإلكتروني :</b> كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، غير منظومة إلكترونية.</p>	<p><b>المادة 2 :</b> يطبق القانون الجزائري في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الإلكتروني :</p>
<p><b>الإشهار الإلكتروني :</b> كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع سلع أو خدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية.</p>	<p>- متمتعاً بالجنسية الجزائرية، أو</p>
<p><b>الطلبية المسبقة :</b> هو تعهد بالبيع يمكن أن يقترحه المورد الإلكتروني على المستهلك الإلكتروني في حالة عدم توفر المنتج في المخزون.</p>	<p>- مقيماً إقامة شرعية في الجزائر، أو</p>
<p><b>اسم النطاق :</b> عبارة عن سلسلة أحرف و/أو أرقام مقنيسة ومسجلة لدى السجل الوطني لأسماء النطاق، وتسمح بالتعرف والولوج إلى الموقع الإلكتروني.</p>	<p>- شخصا معنويا خاضعا للقانون الجزائري،</p>
	<p>أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر.</p>
	<p><b>المادة 3 :</b> تمارس التجارة الإلكترونية في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.</p>
	<p>غير أنه، تمنع كل معاملة عن طريق الاتصالات الإلكترونية تتعلق بما يأتي :</p>
	<p>- لعب القمار والرهان واليانصيب،</p>
	<p>- المشروبات الكحولية والتبغ،</p>
	<p>- المنتجات الصيدلانية،</p>
	<p>- المنتجات التي تمس بحقوق الملكية الفكرية أو الصناعية أو التجارية،</p>
	<p>- كل سلعة أو خدمة محظورة بموجب التشريع المعمول به،</p>
	<p>- كل سلعة أو خدمة تستوجب إعداد عقد رسمي.</p>

لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

تنشر البطاقة الوطنية للموردين الإلكترونيين عن طريق الاتصالات الإلكترونية وتكون في متناول المستهلك الإلكتروني.

### الفصل الثالث

#### المتطلبات المتعلقة بالمعاملات التجارية من طريق الاتصال الإلكتروني

**المادة 10 :** يجب أن تكون كل معاملة تجارية إلكترونية مسبقة بعرض تجاري إلكتروني وأن توثق بموجب عقد إلكتروني يصادق عليه المستهلك الإلكتروني.

**المادة 11 :** يجب أن يقدم المورد الإلكتروني العرض التجاري الإلكتروني بطريقة مرئية ومقروءة ومفهومة، ويجب أن يتضمن على الأقل، ولكن ليس على سبيل الحصر، المعلومات الآتية :

- رقم التعريف الجبائي، والعناوين المادية والإلكترونية، ورقم هاتف المورد الإلكتروني،

- رقم السجل التجاري أو رقم البطاقة المهنية للحرفي،

- طبيعة، وخصائص وأسعار السلع أو الخدمات المقترحة باحتساب كل الرسوم،

- حالة توفر السلعة أو الخدمة،

- كفاءات ومصاريف وأجال التسليم،

- الشروط العامة للبيع، لاسيما البنود المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،

- شروط الضمان التجاري وخدمة ما بعد البيع،

- طريقة حساب السعر، عندما لا يمكن تحديده مسبقا،

- كفاءات وإجراءات الدفع،

- شروط فسخ العقد عند الاقتضاء،

- وصف كامل لمختلف مراحل تنفيذ المعاملة الإلكترونية،

- مدة صلاحية العرض، عند الاقتضاء،

- شروط وأجال العدول، عند الاقتضاء،

- طريقة تأكيد الطلبية،

- موعد التسليم وسعر المنتج موضوع الطلبية المسبقة وكفاءات إلغاء الطلبية المسبقة، عند الاقتضاء،

### الباب الثاني

#### ممارسات التجارة الإلكترونية

##### الفصل الأول

#### المعاملات التجارية العابرة للحدود

**المادة 7 :** يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، البيع عن طريق الاتصالات الإلكترونية لسلعة و/أو خدمة من طرف مورد إلكتروني مقيم لمستهلك إلكتروني موجود في بلد أجنبي، عندما لا تتجاوز قيمة هذه السلعة أو الخدمة ما يعادلها بالدينار الحد المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يجب أن تحوّل عائدات هذا البيع بعد الدفع إلى حساب المورد الإلكتروني الموطن في الجزائر لدى بنك معتمد من قبل بنك الجزائر، أو لدى بريد الجزائر.

يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف شراء السلع و/أو الخدمات الرقمية الموجهة حصريا للاستعمال الشخصي من قبل مستهلك إلكتروني مقيم بالجزائر لدى مورد إلكتروني موجود في بلد أجنبي عندما لا تتجاوز قيمة هذه السلعة أو الخدمة ما يعادلها بالدينار الحد المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

تتم تغطية الدفع الإلكتروني بمناسبة هذا الشراء عن طريق الحساب البنكي بالعملة الصعبة "شخص طبيعي" للمستهلك الإلكتروني الموطن بالجزائر.

تحدد شروط وكفاءات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

### الفصل الثاني

#### شروط ممارسة التجارة الإلكترونية

**المادة 8 :** يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية، حسب الحالة، ولتنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الإنترنت، مستضاف في الجزائر بامتداد "com.dz".

يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.

**المادة 9 :** تنشأ بطاقة وطنية وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري، تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري، أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية.

<b>UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)</b>			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
<u>At Level</u>			
		DI	FDI
With Constant	t-Statistic	-0.5090	-2.3430
	<i>Prob.</i>	<b>0.8730</b>	<b>0.1676</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1432	-2.3252
	<i>Prob.</i>	<b>0.8997</b>	<b>0.4058</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5577	-0.9907
	<i>Prob.</i>	<b>0.8292</b>	<b>0.2793</b>
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(DI)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-3.0984	-5.7868
	<i>Prob.</i>	<b>0.0408</b>	<b>0.0001</b>
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9920	-5.7392
	<i>Prob.</i>	<b>0.1554</b>	<b>0.0006</b>
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7007	-5.8905
	<i>Prob.</i>	<b>0.0093</b>	<b>0.0000</b>
		***	***